

التقرير السنوي للقدرة على الأداء
لسنة 2018
وزارة الشؤون المحلية و البيئية

تونس في 26 أوت 2019

1. تقديم عام لأهم جوانب نشاط الوزارة خلال سنة 2018:

1-1 أهم الإنجازات :

حققت وزارة الشؤون المحلية و البيئة عدة إنجازات و قامت بعديد النشاطات و التدخلات التي تدخل في إطار تنفيذ السياسات الموكولة إليها وتجسيم أولويات الحكومة لسنة 2018 و التي تتمثل خاصة في :

- مصادقة مجلس نواب الشعب على مجلة الجماعات المحلية في 26 أبريل 2018 بـ 147 صوتا و 10 محتفظين و بدون إعتراض . هذه المجلة تكرس أسس الحكم المحلي بتونس تطبيقا للباب السابع من الدستور .

- تعميم النظام البلدي بما سمح لأول مرة في تاريخ تونس من إدراج أكثر من 3.5 مليون مواطن تونسي كانوا خارج الدوائر البلدية .

- تحمل الدولة لديون متخلدة بذمة 64 بلدية لفائدة المؤسسات العمومية في حدود مبلغ 100 م. د .

كما نظمت وزارة الشؤون المحلية و البيئة عديد الملتقيات و الندوات الوطنية و الإقليمية و الدولية تتمثل خاصة في :

- تنظيم اليوم الوطني للجماعات المحلية يوم 4 أكتوبر 2018 بقصر المؤتمرات بالعاصمة تحت إشراف السيد رئيس الحكومة وبحضور رؤساء و أعضاء المجالس البلدية المنتخبة .

و قد أعلن رئيس الحكومة خلال هذا اليوم الوطني على عديد الإجراءات المهمة في إطار ترسيخ مسار اللامركزية تتمثل بالخصوص في :

✓ إعتقاد نظام تمويل خاص لتشغيل حاملي الشهادات العليا بالبلديات لفترة 5 سنوات بداية من سنة 2019 .

- ✓ تسهيل عملية الحراك الوظيفي لأعوان الوظيفة العمومية من الإدارات المركزية و الجهوية إلى البلديات .
- ✓ إحداث بورصة خطط بلدية على الخط لتمكين البلديات من إدراج كافة حاجياتها من الموارد البشرية .
- ✓ إعتقاد بعض مؤسسات التعليم العالي كمؤسسات تكوين مصادق عليها تفتح المجال للإنتداب المباشر من قبل البلديات . و توسيع إعتقاد آلية التربص للإعداد للحياة المهنية لتمكين البلدية من آلية إضافية للإنتداب .
- ✓ الترفيع في مقدار تحويلات الدولة من الدعم المالي السنوي المخصص للجماعات المحلية من 440 م د سنة 2018 إلى 487 م د سنة 2019 .
- ✓ إقرار خطة عمل تتضمن حوالي 30 مشروعا سيتم تنفيذها خلال الخماسية 2018-2022 تهدف إلى رقمنة الخدمات البلدية و خاصة منها الموجهة للمواطن .
- ✓ التمديد في برنامج التنمية الحضرية و الحوكمة المحلية لثلاث سنوات إضافية 2020-
- 2022 بمساهمة من الدولة في شكل مساعدات بإعتمادات تناهز 350 م د .
- ✓ الإعلان عن الإنطلاق الرسمي لمدرسة النظافة لتكوين العملة البلديين في مجال التصرف الرشيد و المستدام في النفايات.

و قد تم خلال هذا اليوم توزيع جوائز على 14 بلدية على غرار جائزة أنظف بلدية و جائزة تنفيذ المخطط الإستثماري و جائزة الشفافية و جائزة أفضا أداء في التصرف .

كما نظمت الوزارة المنتدى العربي الإفريقي للحد من مخاطر الكوارث من 9 إلى 13 أكتوبر 2018 تحت شعار "نحو تنمية مستدامة مضطلة بمخاطر الكوارث و شاملة للجميع" و الذي حضره حوالي 900 مشارك من الدول الإفريقية و العربية و ممثلين عن المنظمات الحكومية و الدولية المعنية و منظمات الأمم المتحدة و المجتمع المدني و السلطات المحلية . و يعتبر هذا المنتدى تجسيما لتنفيذ مقنضيات إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 .

كما تم تنظيم الملتقى العلمي التونسي الفرنسي حول تدهور المنظومات البيئية الساحلية جراء التغيرات المناخية يومي 3 و 4 أكتوبر 2018 بالتعاون مع وزارة الإنتقال الإيكولوجي الفرنسية و

سفارة فرنسا بتونس و بالتعاون مع وكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي و مركز المحافظة على الشريط الساحلي الفرنسي في إطار فعاليات الموسم الأزرق .

هذا كما شاركت وزارة الشؤون المحلية و البيئة في الدورة 24 للقيمة الأمامية حول المناخ التي إنعقدت ببولونيا من 3 إلى 14 ديسمبر 2018.

كما مثلت سنة 2018 السنة الثالثة لتنفيذ برنامج التنمية الحضرية و الحوكمة المحلية الذي يهدف إلى دعم و إرساء مقومات الحوكمة المحلية و الترفيع في أداء البلديات و التقليل من التفاوت الجهوي بين البلديات .
كما تم إنجاز 15 مشروعا لفائدة الواحات الجبلية بالشبيكة و تمغزة و ميداس في إطار مشروع التصرف المستدام في المنظومات الواحية .

أما على صعيد التعاون الدولي فقد أبرمت الوزارة مذكرة تفاهم في مجال النهوض بالتربية من أجل التنمية المستدامة مع وزارة البيئة البرتغالية بتاريخ 29 جانفي 2018 تضمنت تمويلا مشتركا لبرنامج التربية من أجل التنمية المستدامة.

كما أصدرت الوزارة عديد الأوامر الحكومية في مجال اللامركزية و حماية البيئة تتمثل بالأساس في

:

- أمر حكومي عدد 746 لسنة 2018 المؤرخ في 7 سبتمبر 2018 يتعلق بضبط معايير و مقادير المنح المخولة الى رؤساء المجالس المحلية. (ر. ر. ج. ت. عدد 74-73 بتاريخ 11-14 سبتمبر 2018)

-أمر حكومي عدد 745 لسنة 2018 المؤرخ في 23 أوت 2018 يتعلق بضبط منح استرجاع المصاريف المخولة الى نواب الرئيس و مساعديه بالمجالس المحلية. (ر. ر. ج. ت. عدد 74-73 بتاريخ 11-14 سبتمبر 2018)

-أمر حكومي عدد 744 لسنة 2018 المؤرخ في 23 أوت 2018 يتعلق بضبط نظام داخلي نموذجي للمجالس البلدية. (ر. ر. ج. ت. عدد 74-73 بتاريخ 11-14 سبتمبر 2018)

-أمر حكومي عدد 1060 لسنة 2018 المؤرخ في 17 ديسمبر 2018 يتعلق بضبط صيغ نشر و تعليق القرارات المحلية بالجريدة الرسمية للجماعات المحلية. (ر. ر. ج. ت. عدد 103 بتاريخ 25 ديسمبر 2018)

- أمر حكومي عدد 447 لسنة 2018 مؤرخ في 18 ماي 2018 يتعلق بضبط الحدود القصوى و حدود الإنذار لنوعية الهواء المحيط

- :
- أمر حكومي عدد 448 لسنة 2018 مؤرخ في 18 ماي 2018 يتعلق بضبط طريقة عمل الشبكة الوطنية لمتابعة نوعية الهواء و كيفية الربط بها و إستعمالها .
 - أمر حكومي عدد 449 لسنة 2018 مؤرخ في 18 ماي 2018 يتعلق بضبط مقاييس و جدول تعريفي لمبالغ الصلح في مادة المخالفات المتعلقة بنوعية الهواء.
 - امر حكومي عدد 928 لسنة 2018 مؤرخ في 7 نوفمبر 2018 يتعلق بتنقيح و إتمام الأمر عدد 2519 لسنة 2010 المؤرخ في 28 سبتمبر 2010 المتعلق بضبط الحدود القصوى عند المصدر لملوثات الهواء من المصادر الثابتة.

2-1 هيكله البرامج:



3-1 تقديم للمؤشرات الإستراتيجية:

الهدف	مؤشرات قيس الأداء	تقديرات 2018	إنجازات 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2018

100.406	98.9	98.5	المؤشر عدد 1.1.1.1 نسبة المياه المستعملة المعالجة	تحسين إطار العيش و النهوض بجودة الحياة بالوسطين الحضري و الريفي
%95.40	83%	%87	المؤشر عدد 2.1.1.1 : نسبة النفايات المنزلية و المشابهة التي يتم رفعها و تحويلها إلى المصبات المراقبة لمعالجتها	
16.66	4	24	مؤشر عدد 3.1.1.1 : عدد الأمثلة الخضراء التي تم إعدادها و المصادقة عليها	
%75	%15	% 20	المؤشر عدد 1.2.2.1 : نسبة الحد من التلوث الناتج عن الوحدات الصناعية الكبرى الأكثر تلوينا للبيئة	الوقاية من المخاطر البيئية و مقاومة التلوث الصناعي
% 175	% 35	% 20	المؤشر عدد 2.2.2.1 : نسبة التخفيض في الغازات المضرة بطبقة الأوزون	

% 100	70	70	المؤشر 1.3.3.1 : عدد المشاريع الصغرى التي تم تمويلها و متابعتها في مجال المحافظة على التنوع البيولوجي	حماية التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية
102 ,28	43 675	42700	المؤشر 2.3.3.1 : عدد الأصناف المحلية من الحبوب النادرة و المهدة بالإنقراض التي يتم المحافظة عليها .	
% 94	22,6	24 كلم	المؤشر 3.3.3.1 : طول الشريط الساحلي الذي تم حمايته من الإنجراف البحري	
%0	0	%14	المؤشر عدد 1 : نسبة البلديات التي تمت مصاحبته في إعداد الأجندا 21 المحلية الخاصة بها	تركيز مسارات التنمية المستدامة على مستوى السياسات القطاعية
%100	%78	%78	المؤشر عدد 2 : نسبة المؤسسات التربوية التي تمت مصاحبته للإنخراط في شبكة المدارس المستدامة	
%101.83	%61.1	%60	المؤشر عدد 1.2.2.2 نسبة	الانتقال نحو الإقتصاد

			تقدم إنجاز مكونات خارطة الطريق الوطنية للإنتقال نحو الإقتصاد الأخضر	الأخضر كضامن للتنمية المستدامة
70	44	%159	المؤشر عدد 2.2.2.2 عدد المؤسسات الإقتصادية المؤهلة بيئياً	
18	18	%100	المؤشر عدد 3.2.2.2: عدد التكنولوجيات البيئية التي تم تطويرها و تطويعها	
0	% 12		المؤشر عدد 1.1.1.3. نسبة التأطير بالجماعات المحلية	تدعيم الموارد البشرية و المالية للجماعات المحلية
0	% 6		المؤشر عدد 2.1.1.3: نسبة الموارد المالية المحالة للجماعات المحلية	
-	% 10		المؤشر عدد 1.2.2.2 نسبة الإختصاصات المحالة من الإدارات المركزية إلى الجماعات المحلية	تدعيم صلاحيات الجماعات المحلية
172	100		المؤشر عدد: عدد الأعوان المنتفعين ببرامج التكوين و دعم القدرات	تطوير الكفاءات و تدعيم قدرات الأعوان و الإطارات
0	5		المؤشر عدد 1.2.2.3: الإدارات المنخرطة في مسارات الحصول على شهادات المصادقة لنظم الجودة	تطوير أساليب و مناهج العمل و التصرف و التسيير و تدعيم الإدارة
0	4		المؤشر عدد 2.2.2.3: الإجراءات و الخدمات التي يتم تطويرها عبر النظم المعلوماتية	

2. تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2018:

- حسب طبيعة النفقة :

بلغت تقديرات ميزانية الوزارة 887,406 م.د سنة 2018 و قد بلغت الإعتمادات المستهلكة 978,068 م د أي بزيادة 90,662 م د تمثل نسبة 110,216 % و تفسر هذه الزيادة خاصة بأنه تم الحصول على إعتمادات تكميلية تقدر بـ:

- 33 م د لخالص اجور الأعوان التابعين للألية 16
 3 م د تم تحويلها لفائدة بلدية نابل لمواجهة الأضرار المترتبة عن الفيضانات
 4 م د بعنوان الدعم إستثنائي
 و زيادة في الإعتمادات المستهلكة على مستوى صناديق الخزينة بـ 43,720 م د
 و تتوزع الإعتمادات على النحو التالي :
- **ميزانية التصرف:**

قدرت ميزانية التصرف لسنة 2018 بمبلغ 509,406 م.د و بلغت الإعتمادات المستهلكة ما قدره 546,686 م د
 أي بزيادة 37,280 م د تمثل نسبة 107,318 %

• **ميزانية التنمية :**

قدرت ميزانية التنمية لسنة 2018 بمبلغ قدره 261 م.د و بلغت الإعتمادات المستهلكة 270,662 م.د أي
 بزيادة 9,662 م د تمثل نسبة 103,702 %.

جدول عدد 1:

**تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة (2018) مقارنة بالتقديرات
 التوزيع حسب طبيعة النفقة (إ ع الدفع)**

الوحدة: أ د

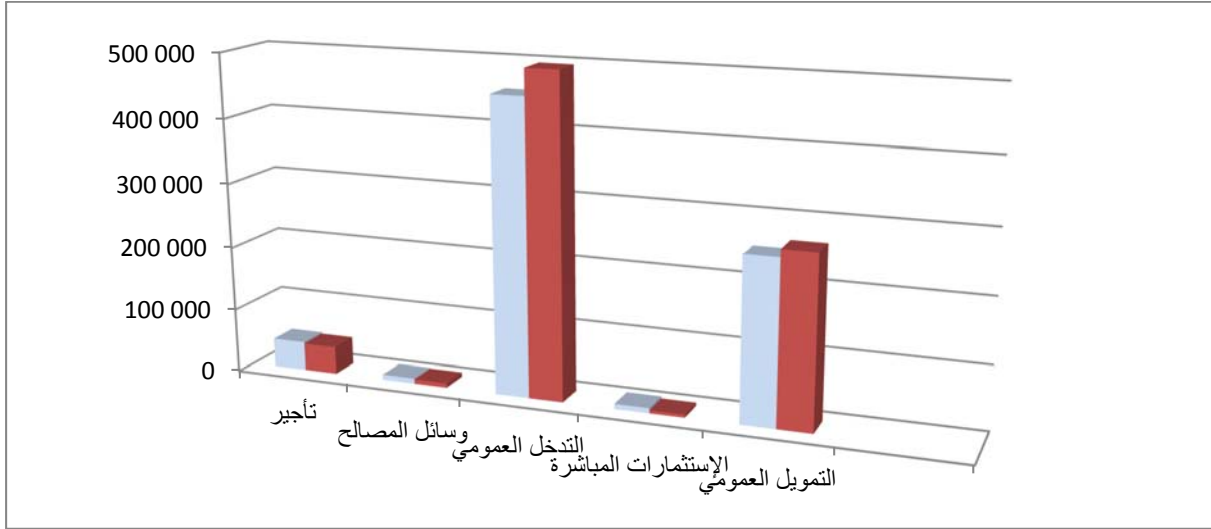
الإنجازات مقارنة بالتقديرات	إنجازات	تقديرات	النفقات		
				2018	2018
النسبة	المبلغ				
107,318	37 280	546 686	509 406	نفقات التصرف	
95, 281	-2 143	43 275	45 418	التأجير العمومي	
85 081	-1,228	7 003	8 231	وسائل المصالح	
108 919	40 651	496 408	455 757	التدخل العمومي	
103 702	9 662	270 662	261 000	نفقات التنمية	
61	-3,12	4 880	8 000	الاستثمارات المباشرة	
61	-3,12	4 880	8 000	على الموارد العامة للميزانية	
0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة	
105 052	12 782	265 782	253 000	التمويل العمومي	
105 227	13 202	265 782	252 580	على الموارد العامة للميزانية	
0	- 420	0	420	على موارد القروض الخارجية الموظفة	
137 367	43720	160 720	117 000	صناديق الخزينة	
110 216	90 662	978 068	887 406	المجموع العام	

*دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
 ملاحظة: لم يتم اللجوء إلى قانون مالية تكميلي بالنسبة لوزارة الشؤون المحلية و البيئة

رسم بياني عدد 1:

مقارنة بين التقديرات و إنجازات ميزانية سنة (2018)

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إ ع دفع)



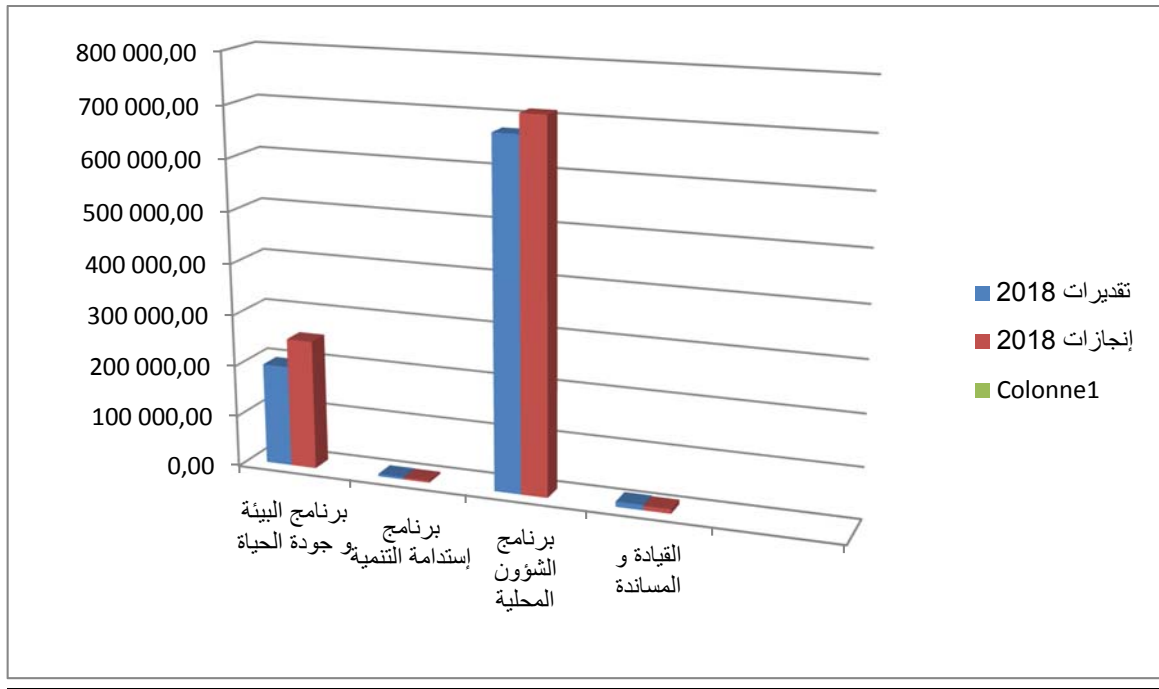
جدول عدد 2: تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة (2018) مقارنة بالتقديرات التوزيع حسب البرامج (إ ع الدفع)

بحساب الف دينار

البرامج	ق.م.م		إنجازات مقارنة بالتقديرات	
	2018	2018	المبلغ	النسبة
البرنامج 1: البيئة و جودة الحياة	197 308,5	252 479	55 170,5	127,961
البرنامج 2: استدامة التنمية	4 564,500	4 023	-561,5	87,69
البرنامج 3: الشؤون المحلية	675 251,5	712 746	37494,5	105,55
البرنامج 9: القيادة والمساندة	10 281,500	8 820	-1 461,5	85,78
المجموع	887 406	978 068	90 662	110,216

*دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

رسم بياني عدد 2: مقارنة بين التقديرات و إنجازات ميزانية سنة (2018) التوزيع حسب البرامج (إ ع دفع)



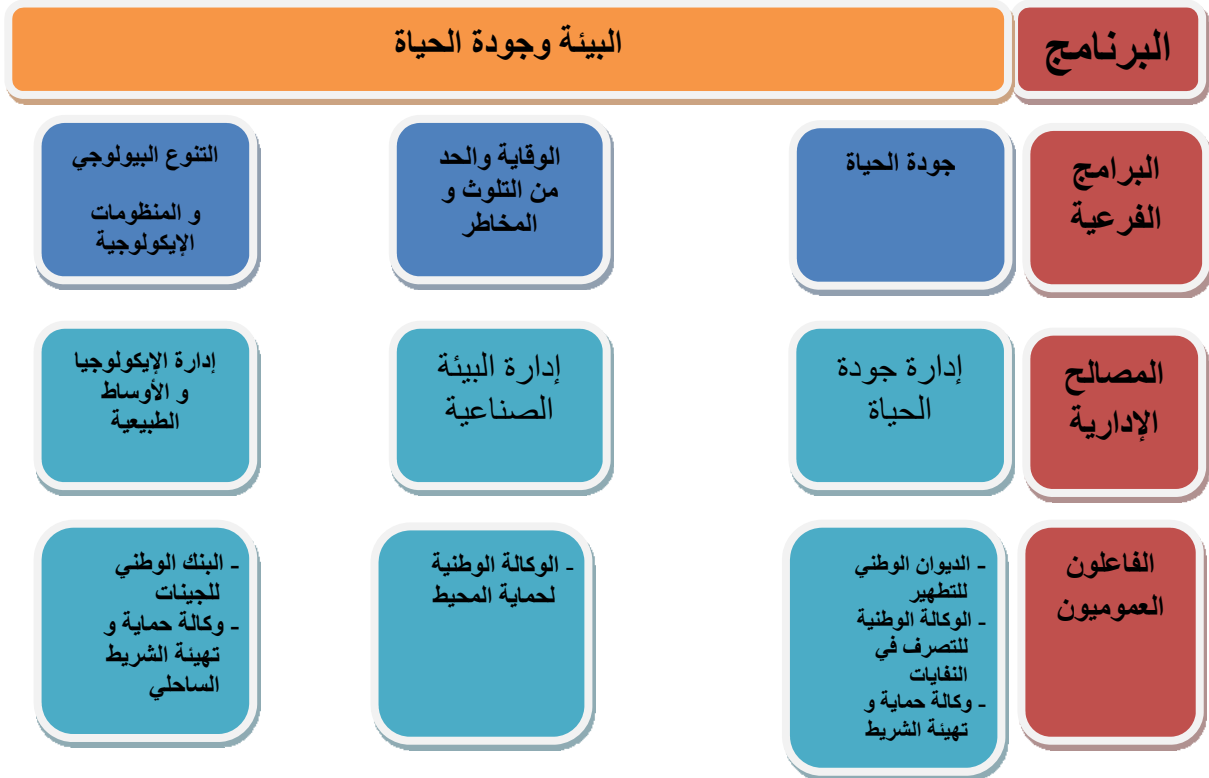
المحور الثاني: تقديم برامج الوزارة

البرنامج 1 : البيئة و جودة الحياة

-إسم رئيس البرنامج: السيد الهادي الشبيلي مدير عام

1. التقديم العام للبرنامج:

1-1 - خارطة البرنامج:



2-1 الأهداف و الأولويات الإستراتيجية للبرنامج :

تتمثل أهداف برنامج البيئة و جودة الحياة في ما يلي:

➤ **الهدف 1:** تحسين إطار العيش و النهوض بجودة الحياة بالوسطين الحضري و الريفي

➤ **الهدف 2:** الوقاية من المخاطر البيئية و مقاومة التلوث الصناعي

➤ **الهدف 3:** حماية التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية

2- تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج:

2-1- أهم الإصلاحات و الأهداف الإستراتيجية التي تم تحقيقها و التي لها علاقة مباشرة

بالبرنامج :

لقد تطورت نسبة الربط بالشبكة العمومية للتطهير حيث ارتفع طول الشبكة العمومية للتطهير التي هي في طور الإستغلال من 16900 كلم سنة 2017 الى 17 180 كلم سنة 2018 وتطورت عدد محطات التطهير من 119 محطة سنة 2017 الى 122 محطة سنة 2018 وقد مكنت هذه المنظومة من ربط 1.976 مليون ساكنا بالشبكة العمومية للتطهير لتبلغ نسبة الربط بمناطق تدخل الديوان 90.3% بـ 178 بلدية.

كما تمّ خلال سنة 2018 تنفيذ برنامج القضاء على المصبات العشوائية وإزالة النقاط السوداء بتونس الكبرى و الولايات الداخليّة حيث بلغت كمية النفايات التي تمّ إزالتها حوالي 278 585 م3 مقارنة بـ 220000 م3 خلال سنة 2017.

كما أن كميات النفايات المعالجة سجلت ارتفاعا من 2 055 ألف طن سنة 2017 إلى 2 314 ألف طن سنة 2018.

كما تم خلال سنة 2018 صدور النصوص القانونية التالية:

- امر يتعلق بالحدود القصوى وحدود الانذار لملوثات الهواء المحيط
- استصدار الحدود القصوى للملوثات بالمياه المستعملة
- الامر المنقح للأمر المتعلق بالحدود القصوى لملوثات الهواء بالمصادر الثابتة.

2-2 أهم الأنشطة والمشاريع الكبرى التي أنجزت والتي لها علاقة بتحقيق أهداف البرنامج

وعلاقتها بالنفقات التي تم تنفيذها على مستوى البرنامج:

2-2-1 البرنامج الفرعي 1: جودة الحياة

✓ في مجال الجمالية الحضرية :

في إطار تدعيم مجهود البلديات في مجال الجمالية الحضرية تم استكمال الأشغال المتعلقة بتهيئة مساحات خضراء بدوار هيشر و بجرادو من ولاية زغوان و غار الدماء وأريانة. تحسين حديقة الحيوانات بشنني من ولاية قابس. كما تم توزيع تجهيزات حضرية لفائدة البلديات لتركيبتها بالمساحات الخضراء و الحدائق العمومية و المنتزهات الحضرية.

و إنجاز الدراسات المتعلقة خاصة بـ:

- تأهيل قطاع البلاستيك
- إعداد الإطار المؤسساتي والتشريعي لمقاومة الحشرات والآفات بالوسط الحضري
- إعداد الأمثلة الخضراء لدعم التنوع البيولوجي بالمدن الكبرى
- النهوض بحديقة البلقيدر،

√ الخطة الوطنية للحد من الأكياس البلاستيكية:

تم تسجيل تقلص كبير في عدد الأكياس البلاستيكية المتداولة بالمقارنة مع السنة الفارطة (6 % فقط) و ذلك إثر:

دخول الاتفاقية التي أبرمتها الوزارة مع الغرفة النقابية للمساحات الكبرى بتاريخ 11 أكتوبر 2016 تتعلق بمنع توزيع الأكياس البلاستيكية ذات الاستعمال الوحيد بنقاط الاستخلاص، حيز التنفيذ بداية من غرة مارس 2017.

دخول الاتفاقية التي أبرمتها الوزارة مع نقابة الصيادلة بتاريخ 29 سبتمبر 2017 و المتعلقة بمنع توزيع الأكياس البلاستيكية بالصيدليات حيز التنفيذ (بداية من غرة مارس 2018). كما تم إعداد دراسة لتشخيص واقع القطاع وتقديم مقترحات لتطويره ومرافقة الصناعيين خلال المرحلة الانتقالية.

و تم ضمن قانون المالية لسنة 2018 إعفاء المواد البلاستيكية القابلة للتحلل البيولوجي من معلوم المحافظة على البيئة بنسبة 5 % و ذلك في إطار السعي إلى توفير حوافز وتشجيعات للمصنعين

كما قامت مصالح الوزارة بإعداد مشروع أمر يهدف إلى منع الأكياس البلاستيكية ذات الاستعمال الوحيد التي لا يفوق سمكها 40 ميكرون وسعتها 30 لترا والتي يتم توفيرها للمستهلك في نقاط بيع المواد.

√ في مجال التصرف في النفايات :

تتمثل الانجازات النوعية في مجال التصرف في النفايات بالخصوص في :

- الإنطلاق في إستغلال المصبين المراقبين بزغوان وتوزر حيز الإستغلال و7مراكز تحويل بقلعة الأندلس وحلق الوادي وباردو والكرم وطبرية والشراردة وحاجب العيون وتهيئة مركز التحويل بسيدي صالح .

كما تمّ خلال سنة 2018 تنفيذ برنامج القضاء على المصبّات العشوائية وإزالة النقاط السوداء بتونس الكبرى و الولايات الداخليّة حيث بلغت كمية النفايات التي تمّ إزالتها حوالي 278 585 م3 مقارنة بـ 220000 م3 خلال سنة 2017.

- مواصلة تطوير بعض المنظومات على غرار منظومة التصريف في النفايات الإلكترونيّة والكهربائيّة ومنظومة التصريف في هياكل السيارات المستعملة والتصريف في العجلات المطاطية المستعملة والتصريف في الزيوت الغذائيّة المستعملة ومنظومة .

- مواصلة البرنامج الوطني للنهوض بالطرق الفنيّة والعمليّة المثلّي للتصريف في نفايات الأنشطة الصحيّة: القيام بـ 10 دورات تكوينية خلال شهر مارس 2018 لفائدة 200 عون من الشرطة البيئية و40 خبير مراقب عن الوكالة الوطنيّة لحماية المحيط وإدارة حفظ الصحة وحماية المحيط والممثلين الجهويين للوكالة الوطنيّة للتصريف في النفايات وأعضاء لجنة إسناد التراخيص .

في مجال التطهير :

• الانتهاء من أشغال محطة التطهير بمكثّر بكلفة 8,6 مليون دينار

• الانتهاء من تطهير 32 حيّا شعبيّا من خلال مد 143 كلم من القنوات وربط 7800 مسكنا بالشبكة العمومية للتطهير بكلفة 10 مليون دينار. وتتوزع الأحياء التي تم تطهيرها حسب الولايات كما يلي:

- المنستير: 1

- المهدية: 1

- صفاقس: 7

- قابس: 7

- تطاوين: 3

- قفصة: 6

- مدنين: 3

- سيدي بوزيد: 2

- قبلي: 2

- الانتهاء من أشغال مدّ قنوات التّطهير بالمنطقتين الريفيتين تيبّار وسيدي إسماعيل بولاية باجة بكلفة 2 مليون دينار
- أشغال مدينة مكّثر (تدعيم وتهذيب شبكة التطهير بالمدينة) بكلفة 1,8 مليون دينار
- تهذيب شبكة التطهير الثانوية بمدينة سوسة بكلفة 2,8 مليون دينار
- إنجاز محطة التطهير بمدينة المزونة بولاية سيدي بوزيد بكلفة 4,2 مليون دينار
- تهذيب شبكات التطهير بمختلف الولايات عن طريق صفقات إدارية
- أشغال تأهيل محطات التطهير بسوسة الشمالية ومساكن والحمامات الجنوبية وقلبية ومنزل بورقيبة بكلفة 14,7 مليون دينار

2-2-2 البرنامج الفرعي 2: الوقاية و الحد من التلوث و المخاطر

• في مجال مقاومة التلوث :

الوقاية و الحد من التلوث الصناعي:

تم استكمال تنفيذ جل الأنشطة المبرمجة بمشروع الحوكمة البيئية للأنشطة الصناعية بقباس عبر تنفيذ 9 مشاريع بيئية شملت بالخصوص دعم القدرات المحلية في مجال التشغيل الاخضر.

- اعداد خمس مخططات للتواصل والاتصال مع المتساكنين لشركات تعتبر ملوثة بهدف لتحقيق مناخ اجتماعي سليم وخمس مخططات حول المسؤولية المجتمعية للمؤسسة.
- اعداد دراسة حول التأثيرات الصحية للأنشطة الصناعية بقباس واعداد دراسة لتقييم التأثيرات الإقتصادية للأنشطة الصناعية بالجهة.

❖ التصرف الرشيد في مادة الزئبق:

- اعداد جرد وطني لاستعمالات الزئبق
- اعداد دراسة حول تشخيص تكميلي حول التلوث بموقع مصنع عجّين الحلفاء والورق بالقصرين

- انجاز مشروع إستصلاح وإزالة التلوث بموقع مصنع عجين الحلفاء والورق بالقصرين والذي بلغت كلفته 2.9 مليون دينار وقد مكن هذا المشروع من تفكيك وحدة الحلقة القديمة الملوثة وإزالة مادة الزئبق المتواجدة بها وإزالة التربة الملوثة تحته ووضعها داخل مبنى مهيب للغرض.
- انجاز مشروع الحد من التلوث الهوائي بمصنع اسمنت بنزرت بكلفة بلغت 10 م.د.

❖ التصرف في المواد الكيميائية:

- تم اعداد الجرد الوطني للملوثات العضوية الثابتة تم بمقتضاها تحديد كميات ومواقع ومجالات تواجد هذه الملوثات
- تحيين ومراجعة المخطط الوطني لتنفيذ اتفاقية ستوكهولم حول الملوثات العضوية الثابتة واحالته الى امانة هذه الاتفاقية كما تم إعداد مشروع امر حول التصرف في الملوثات العضوية الثابتة.
- اعداد دراسة لتقييم الوضعية في مجال تطبيق النظام العالمي الموحد لتصنيف ووسم المواد الكيميائية (GHS) واعداد مخطط لتطبيق هذا النظام وتم اعداد دراسة حول وضع الية للتنسيق وتبادل المعلومات في مجال التصرف في المواد الكيميائية.

❖ التلوث الهوائي:

- انجاز مشروع الحد من التلوث الهوائي بمصنع اسمنت بنزرت بكلفة بلغت 10 م.د في إطار البرنامج المندمج لإزالة التلوث بمنطقة بحيرة بنزرت
- تم خلال سنة 2018 صدور النصوص القانونية التالية:
- استصدار امر يتعلق بالحدود القصوى وحدود الانذار لملوثات الهواء المحيط
- استصدار الحدود القصوى للملوثات بالمياه المستعملة
- استصدار الامر المنقح للأمر المتعلق بالحدود القصوى لملوثات الهواء بالمصادر الثابتة.

❖ الوقاية والحد من تأثيرات التغيرات المناخية:

- الشروع في تنفيذ مشروع التخفيض من انبعاثات N20 بوحدة المجمع الكيميائي التونسي في إطار التعاون الثنائي مع الوزارة الفيدرالية الألمانية المكلفة بالبيئة (هبة تبلغ 2 مليون أورو)،
 - الشروع في إعداد برنامج عمل للتقليص من الانبعاثات في مجال الطاقة ودعم النجاعة الطاقية والطاقات المتجددة في إطار المبادرة الدولية NDC Partnership،
 - استكمال إعداد الجرد الثاني للغازات الدفيئة، بموجب اتفاقية الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية (BUR2)، وإحالتها إلى أمانة الاتفاقية في موفى سنة 2018.
 - استكمال إعداد البلاغ الوطني الثالث بموجب اتفاقية الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية (BUR2).
- تم الشروع في تنفيذ مشروع للتأقلم مع التغيرات المناخية في إطار المبادرة الفرنسية -Adapt- Actions باعتمادات في شكل هبة تبلغ 2 مليون أورو.

• في مجال الوقاية من التلوث:

► تقييم ومتابعة دراسات المؤثرات على المحيط

- قامت مصالح الوكالة الوطنية لحماية المحيط بتقييم ومتابعة عدد 728 من دراسات المؤثرات على المحيط مقابل 619 سنة 2017، أي بنسبة إرتفاع تقدر بـ 17,6%. و تحصلت عدد 246 دراسة على الموافقة أي ما يعادل 34% من جملة الدراسات الواردة

► متابعة الوضعية البيئية للأوساط الطبيعية عبر شبكات مختصة:

- الشبكة الوطنية لمراقبة نوعية الهواء: قامت الوكالة خلال سنة 2018 بحملات قياس بواسطة المخبر المتنقل لمتابعة نوعية الهواء كما قامت وحدة متابعة نوعية الهواء من المصدر خلال سنة 2018 بزيارة 88 منشأة صناعية.
- الشبكة الوطنية لمراقبة نوعية المياه: تتكون من 3 مخابر متنقلة و مخبر قار بالمروج. مزودة بتجهيزات حديثة مكنت من متابعة حوالي 438 نقطة مائية وتم أخذ 5067 عينة لتحليلها .

► متابعة مواقع التربة الملوثة (متابعة 11 موقع)

- *المتابعة العلمية للمنظومة البيئية بأشكال: تحليل العوامل الفيزيو-كيميائية للماء بالأودية والمستنقعات والبحيرة مع التصرف في بوابة وادي تينجة للتحكم في تبادل المياه العذبة والمالحة مع بحيرة بنزرت. كما تم القيام بمتابعة نباتات بحيرة إشكل خلال شهر سبتمبر 2018 من طرف مكتب دراسات مختص وتم مد إدارة المنظومات الطبيعية بنتائج المتابعة

:

أواخر شهر نوفمبر 2018. خلال سنة 2018 تم تأطير عدد من الزيارات الرسمية والعلمية بالحديقة الوطنية بإشكال ومجموعات من التلامذة والطلبة في إطار برامج دراسية وعلمية وبيئية وكذلك عدد من الجمعيات. كما تم سنة 2018 تأطير عدد من أعضاء الجمعيات الناشطة في المجال البيئي حول متابعة المنظومات الطبيعية من ذلك جمعية التنمية المستدامة والبيئة بسليمان.

***المرصد التونسي للتنمية المستدامة**: إصدار التقارير الوطنية والجهوية حول الوضع البيئي ومتابعة إستدامة التنمية ونوعية الحياة عبر سلسلة من المؤشرات يشرف على تطويرها وتحسينها المرصد التونسي للبيئة والتنمية المستدامة.

► مراقبة كل مصادر التلوث:

تمت مراقبة 6385 عملية مراقبة مقابل 6351 سنة 2017، هذا وسجل عدد 764 محضر مخالفة بيئية مقابل 641 محضر في سنة 2017 أي بنسبة إرتفاع 19%. وتبعاً لهذه المخالفات تمت إحالة 1049 ملفاً إلى النيابة العمومية مع القيام بـ93 جلسات صلحية التي أسفرت على 60 عملية تصالح تام مع المخالفين.

► دراسة ملفات صندوق مقاومة التلوث:

تمت الموافقة على إسناد منح لعدد 18 مؤسسات من قبل اللجنة المختصة بقيمة جمالية قدرها حوالي 4.6 مليون دينار

► **تقييم دراسات إزالة التلوث**. تقييم 409 ملف من بينها 92 دراسة تمت المصادقة عليها. أي بنسبة 22.5%.

– التصرف في 3 من أهم المنتزهات الحضرية بتونس الكبرى.

3-2-2 البرنامج الفرعي 3: التنوع البيولوجي :

التنوع البيولوجي:

واصلت الوزارة تنفيذ عديد المشاريع و الأنشطة و الدراسات في مجال المحافظة على التنوع البيولوجي و المنظومات الطبيعية و التغيرات المناخية تتمثل بالخصوص في :

- تنفيذ الاستراتيجية وبرنامج العمل للتنوع البيولوجي
- وضع إطار للنفاذ للموارد الجينية: تمت المصادقة على المرحلة الثانية من الدراسة. وبصدد إنجاز دورات تكوينية في الاختصاص.
- تنفيذ عدد من المكونات الخاصة بالمحافظة على الطبيعة في إطار دعم برنامج الاتحاد الدولي لصون الطبيعة 2017-2020
- مواصلة تنفيذ مشروع النهوض السياحة الإيكولوجية ودعم التنوع البيولوجي الصحراوي

وذلك بإنجاز الأنشطة التالية :

- ✓ مواصلة أشغال تحسين البنية التحتية بالحدائق الوطنية بوهدمة وجبيل ودغومس
- ✓ مساعدة المتساكنين المحليين بمحيط الحدائق الوطنية الثلاث ودعمهم لإنجاز مشاريع صغرى مدرة للمرابيح وعددها يناهز 210 مشروعا.
- ✓ تقدر نسبة التقدم المادي للأنشطة التي هي بصدد الإنجاز بـ 95%. كما بلغت نسبة التعهدات حوالي 90 % من قيمة الهبة (7,714 مليون دينار) في ما تبلغ نسبة الدفع 63% من قيمة الهبة (5,331 مليون دينار)
- مواصلة تنفيذ مشروع التصرف المستدام في المنظومات الواحية بتونس وذلك بإنجاز الأنشطة التالية:

- ✓ إنجاز أطلس لجميع الواحات التقليدية التونسية،
- ✓ إنجاز برنامج تكويني لفائدة 250 مستفيد،
- ✓ إعداد خطة عمل لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة للواحات،
- ✓ إعداد إستراتيجية للإتصال حول المنظومات الواحية،
- ✓ تركيز موقع واب للمشروع،
- ✓ إمضاء إتفاقيات تمويل مع معهد المناطق القاحلة بمدنين والمركز الجهوي للبحوث في الفلاحة الواحية بدقاش لدعم أنشطة البحث العلمي في مجال التنوع البيولوجي الواحي،
- ✓ إمضاء عدد 102 إتفاقية مشروع صغير بالواحات النموذجية للمشروع بكلفة تناهز 8 م.د وقد مكنت هذه المشاريع من تهيئة حوالي 853 هكتار وغراسة أكثر من 6000 شجرة نخيل و19500 من الأشجار المثمرة وتوفير حوالي 562 موطن شغل وبعث حوالي 11 مؤسسة صغرى.

إنجاز مشروع "موائمة الإستراتيجية وبرنامج العمل الوطنيين حول التنوع البيولوجي مع المخطط الاستراتيجي لاتفاقية التنوع البيولوجي 2011-2020"

* إنجاز مشروع إعداد "الإستراتيجية الوطنية وخطة العمل للوقاية والتصرف ومقاومة الأصناف الغريبة والغازية في تونس".

المحافظة على الموارد الجينية:

-جمع عينات وراثية جديدة 944 عينة حيث بلغ العدد الجملي للعينات المخزنة 43675 عينة

-توزيع العينات على المزارعين الراغبين في المحافظة على الأصول المحلية في المزرعة حيث قام البنك بتوزيع 13410 كلغ سنة 2018

-المحافظة على الأصول الحيوانية المحلية و الحيوانات المنوية لذكور الأبقار حيث تم شراء 10 إناث أبقار محلية و اقتناء 650 شذرة من البذور الحيوانية وقع حفظها في بنك التجميد

-استرجاع العينات التونسية الموجودة في بنوك الجينات الأجنبية

حماية الشريط الساحلي:

مواصلة المشاريع التالية:

-مشروع حماية الشريط الساحلي لسوسة الشمالية من الإنجراف الساحلي:

تم سنة 2018:

- التزود بمصدات الرياح لتثبيت الكتبان الرملية (Ganivelles) قصد تركيزها على مستوى الشاطئ الجنوبي لهرقلة،
- إنجاز كاسرة أمواج تحت مائتة بطول 150 م لحماية جزء من شاطئ المدفون،
- استكمال إنجاز أربعة (4) كاسرات أمواج تحت مائتة بطول 250 م الواحدة لحماية جزء من الشريط الساحلي لحمام سوسة.

-مشروع حماية الشريط الساحلي لرفراف من الإنجراف الساحلي:

تم سنة 2018:

✓ تغذية شاطئ رفراف بحوالي 500 ألف م³ من الرمال على طول 2100 متر

✓ إنجاز سنبل من الحجارة بطول 395 م يمتد جزء منه تحت مياه البحر ووضع علامات بحرية لتحديد حدوده.

-أشغال حماية الشريط الساحلي من الإنجراف الساحلي عبر استصلاح الكثبان الرملية بشواطئ طبرقة و المهديّة و جرسيس و الحمامات و سبخة الديماس
تم سنة 2018:

✓ تركيز مصدات الرياح بالنسبة للديماس و المهديّة خلا سنة 2018
✓ تبلغ النسبة التقدم 35%

-مشروع حماية الشريط الساحلي لسليمان من الإنجراف الساحلي:
إنطلقت الأشغال فعليا خلال شهر فيفري 2018 و تمّ إلى موفى سنة 2018 صرف مبلغ يقدر بـ بمقدار 10,12 مليون دينار و قد تم :

✓ إنجاز السنبل الصخري عدد 1 و عدد 2 و متابعة إقامة 02 حواجز صخرية
✓ التزود بـ 250 ألف م³ من الرمال

شهد نسق سير الشغال عدة اضطرابات بسبب سوء الأحوال الجوية
بلغت النسبة التقدم 46%

و في إطار البرنامج الوطني للفسح الشاطئية الذي تسعى الوكالة إلى تجسيمة مع البلديات في شكل مساهمة مالية و مساعدة فنية، أنجزت أشغال الفسحة الشاطئية بين قردان و بغار الملح أما أشغال الفسحة الشاطئية بمنزل تميم فقد تجاوزت 50% كما تم خلال سنة 2018 الإنطلاق فعليا في إنجاز أشغال تهيئة مركز الإستقبال البيئي "دار البحيرة" بجزيرة والتي شهدت بعض التعطيلات نظرا للظروف المناخية وصعوبة العمل داخل السبخة.

في إطار أشغال التنظيف الآلي للشواطئ : شملت الأشغال غربلّة وتمشيط الرمال لـ 120 شاطئ بصفة دورية (من 8 إلى 19 تدخل خلال الموسم السياحي) بكل الولايات الساحلية على طول حوالي 142 كلم. وقد بلغت نسبة الإنجاز 74% من الأشغال المبرمجة (5314 هكتار / 7220 هك).

3- نتائج الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018:

3-1 تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج:

- حسب طبيعة النفقة :

بلغت تقديرات ميزانية برنامج البيئة و جودة الحياة 197,308 م.د سنة 2018 و قد بلغت الإعتمادات المستهلكة 252,479 م د أي بزيادة 55,170 م د تمثل نسبة 127,961 % و تتوزع هذه الإعتمادات على النحو التالي :

• ميزانية التصرف:

قدرت ميزانية التصرف لسنة 2018 بمبلغ 37,394 م.د و بلغت الإعتمادات المستهلكة ما قدره 37,571 م د اي بزيادة 0,176 م د تمثل نسبة 100,47 %

• ميزانية التنمية:

قدرت ميزانية التنمية لسنة 2018 بمبلغ قدره 136,914 م.د و بلغت الإعتمادات المستهلكة 148,188 م.د أي بزيادة 11,274 م د تمثل نسبة 108%

جدول عدد 3 :

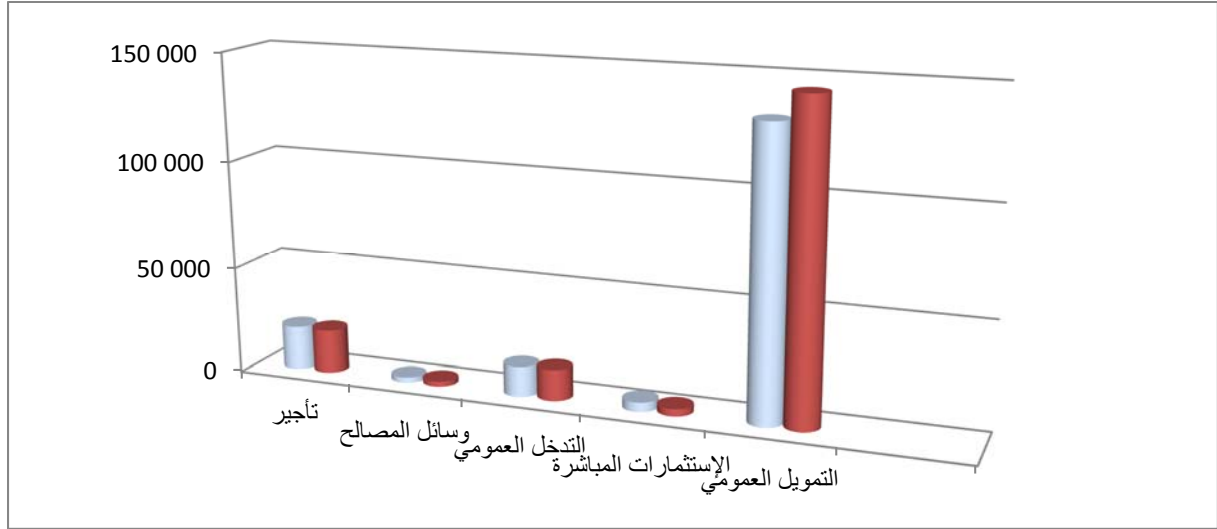
تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة (2018)
مقارنة بالتقديرات التوزيع حسب طبيعة النفقة (إ ع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

الإجازات مقارنة بالتقديرات		إنجازات (2018)	تقديرات (2018)	بيان البرنامج
النسبة %	المبلغ			
100,47	176,495	37 570,995	37 394,5	نفقات التصرف
99,33	-138,125	20 483,875	20 622	التأجير العمومي
97,37	-65.381	2 426,119	2 491,5	وسائل المصالح
102,66	380	14 661	14 281	التدخل العمومي
108,234	11 274,263	148 188,263	136 914	نفقات التنمية
77,17	-1 007,738	3 406,262	4 414	الاستثمارات المباشرة
77,17	-1 007,738	3 406,262	4 414	على الموارد العامة للميزانية
0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
109,27	12 282	144 782	132 500	التمويل العمومي
109,62	12 702	144 782	132 080	على الموارد العامة للميزانية
0	-420	0	420	على موارد القروض الخارجية الموظفة
106,569	11 450,758	185 759,258	174 308,5	مجموع البرنامج
290,087	43 720	66 720	23 000	صناديق الخزينة
127,961	55 170,758	252 479,258	197 308,5	المجموع العام

رسم بياني عدد 3:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية البرنامج لسنة (2018)
التوزيع حسب طبيعة النفقة



جدول عدد 4:

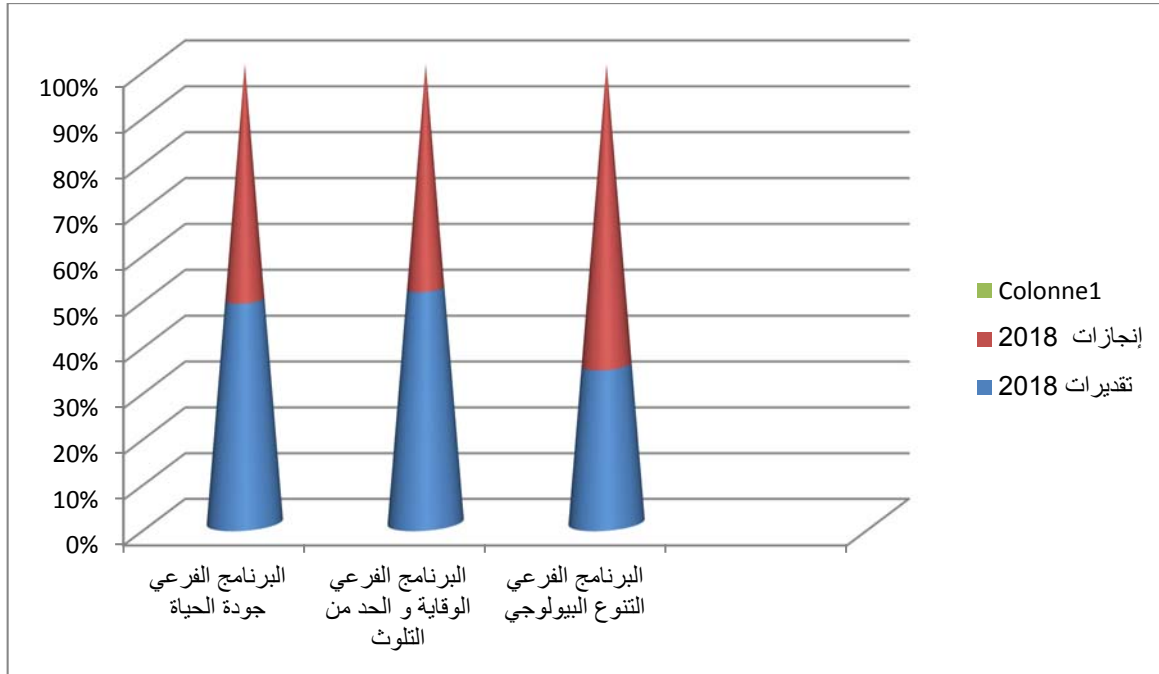
تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة (2018) مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب البرامج الفرعية (إ.ع. الدفع)

بحساب الف دينار

البرامج	ق.م.م		إجازات	الإنجازات مقارنة بالتقديرات س-1	
	2018	2018		المبلغ	النسبة %
جودة الحياة	149 838,750	157 450,595	157 450,595	7 611,845	105,080
الوقاية والحد من التلوث و المخاطر	19 199,250	18 300,555	18 300,555	-898,695	95,31
التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية	5 270,500	10 008,107	10 008,107	4 737,607	189,889
مجموع البرنامج	174 308,500	185 759,258	185 759,258	11 450,758	106,569
صناديق الخزينة	23 000	66 720	66 720	43 720	290,087
المجموع العام	197 308,5	252 479,258	252 479,258	55 170,758	127,961

رسم بياني عدد 4:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات البرامج الفرعية لسنة (2018) التوزيع حسب طبيعة النفقة



3-2- تقديم لنتائج الأداء وتحليلها:

الهدف 1: تحسين إطار العيش و النهوض بجودة الحياة بالوسطين الحضري و الريفي

- تقديم الهدف:

يتمثل هذا الهدف في وضع ومتابعة تنفيذ برامج ومخططات وطنية لتطوير جمالية المدن والقرى ولتأهيل التخطيط والتصرف في الفضاء العمراني للنهوض بجودة الحياة وتأهيل المدن التونسية. وذلك من خلال المساهمة في إعداد مخططات خضراء للتخطيط و التصرف في الوسط الحضري في إطار مقاربة تشاركية مع الجماعات المحلية.

:

و تحسين التصرف في مختلف النفايات بهدف حماية البيئة من كل مظاهر التلوث التي تسببها هذه النفايات و ذلك من خلال مضاعفة طاقة معالجة النفايات المنزلية و المشابهة و النفايات الصناعية و الخاصة و الخطرة و إحداث المصبات المراقبة و مراكز التحويل التابعة لها إلى جانب الغلق التدريجي و إستصلاح المصبات العشوائية . بالإضافة إلى تطوير منظومة التصرف في النفايات القابلة للثمين و الرسكلة و تعزيز القدرات الوطنية في مجال معالجة الملوثات العضوية الثابتة و المبيدات .

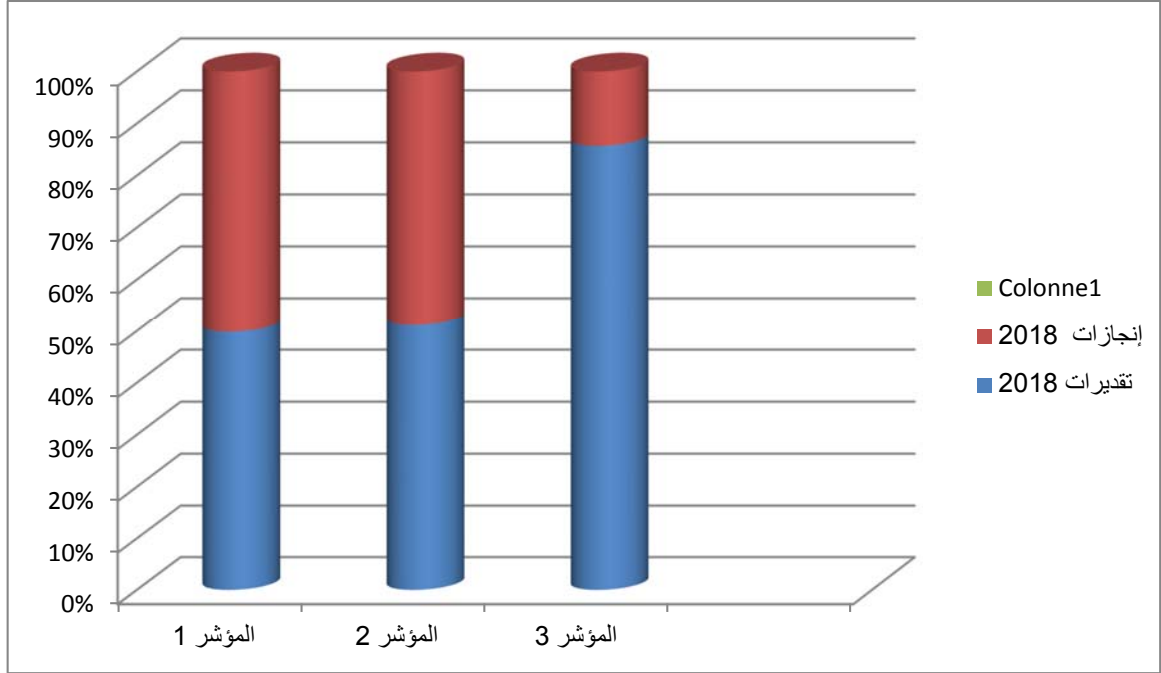
و العمل على تعميم خدمات التطهير لتشمل سائر المناطق البلدية و تهذيب الشبكة بالمدن المتبناة بكافة الولايات و توسيع و تهذيب محطات التطهير و مقاومة التلوث الصناعي السائل و الحد من انعكاساته على منظومة التطهير بإنجاز برنامج التطهير بالمناطق الصناعية.

- عرض النتائج :

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2017	تقديرات 2018	إنجازات 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2018
المؤشر عدد 1.1.1.1 نسبة المياه المستعملة المعالجة	نسبة	98.1	98.8	100.713	98.5	98.9	100.406
المؤشر عدد 2.1.1.1 : نسبة النفايات المنزلية و المشابهة التي يتم رفعها و تحويلها إلى المصبات المراقبة لمعالجتها	نسبة مأوية	%85	82%	%96.47	%87	83%	%95.40
مؤشر عدد 3.1.1.1 : عدد الأمثلة الخضراء التي تم إعدادها و المصادقة عليها	عدد	4	0	0	24	4	16.66

رسم بياني عدد 4:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قياس الأداء الخاصة بالهدف 1:
تحسين إطار العيش و النهوض بجودة الحياة بالوسطين الحضري و الريفي



تحليل وتفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2018:

المؤشر عدد 1.1.1.1: نسبة المياه المستعملة المعالجة

شهدت نسبة المياه المستعملة المعالجة استقرارا و يعود ذلك بالأساس إلى وجود بلديات متبناة غير مجهزة حاليا بمحطات تطهير. كما تجدر الإشارة أن الديوان يقوم حاليا بإنجاز محطات تطهير بهذه البلديات

تطورت نسبة المياه المستعملة المعالجة من 98,8% سنة 2017 إلى 98,9% سنة 2018، وذلك نتيجة دخول محطة التطهير بمكثر حيز الاستغلال سنة 2018، مما ساهم في الترفيع في كمية المياه المعالجة بمحطات التطهير

المؤشر عدد 2.1.1.1: نسبة النفايات المنزلية و المشابهة التي يتم رفعها و تحويلها إلى المصبات المراقبة لمعالجتها

رغم ارتفاع الكميات المعالجة بوحدات الردم فإن المؤشر يشهد تراجعاً في نسبة التطور، ويعود ذلك لعاملين أساسيين يتمثلان فيما يلي:

1- تطور تقديرات كمية النفايات المنتجة سنوياً من 2500 ألف طن سنة 2010 إلى 2800 ألف طن سنة 2018 بنسبة تطور تقدر بحوالي 1,2% سنوياً، إذ أصبح منذ سنة 2012 معدل إنتاج النفايات المنزلية والمشابهة للفرد الواحد يومياً يقدر بحوالي 0,670 كغ بعد أن كان في حدود 0,500 كغ سنة 2010، و هذا المعدل قابل للارتفاع في السنوات القادمة، وذلك ما يفسر التفاوت المسجل للمؤشر بخصوص تقدير الكميات المعالجة وما تم تحقيقه.

2- تواصل توقف عديد المشاريع المتعلقة بمعالجة النفايات المنزلية والمشابهة بعدد المناطق رغم انطلاق الأشغال في بعض منها منذ 2017 أو 2018، ولم يتم تحقيق الأهداف المرجوة إلا في حدود 3 مشاريع (3 مراكز تحويل بتونس الكبرى وإمكانية دخول وحدة المعالجة بقرقنة حيز الاستغلال خلال 2019) من جملة المشاريع في طور الدراسة أو الإنجاز بكامل مناطق الجمهورية

وباعتماد المقاييس الإحصائية المحيطة، يمكن احتساب كميات النفايات المنزلية والمشابهة من حيث التقديرات وما تم تحقيقه حسب الجدول التالي:

تقديرات			المحقق	توقعات	انجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
*2021	*2020	*2019	2018	2018	2017	2016	2015	%	السنة
11950	11820	11680	11551	11551	11435	11304	11167		عدد السكان (م.و.إ-INS)
0,67	0,67	0,67	0,67	0,67	0,67	0,67	0,67		كمية النفايات كغ /نسمة/يوم
2922	2891	2856	2825	2825	2796	2764	2731		الكميات المنتجة (ألف طن)
2600	2500	2400	2314	2000	2091	1780	1740		الكميات المعالجة (ألف طن)
89%	86%	84%	83%	80%	75%	64%	64%		نسبة النفايات المودعة بالمصبات

* عدد السكان تقديري باعتبار نسبة النمو الديمغرافي بحوالي 1,2%

مؤشر عدد 1.1.1.3 : عدد الأمثلة الخضراء التي تم إعدادها والمصادقة عليها

تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ 16% بالنسبة لعدد الأمثلة الخضراء حيث تم إنجاز إعداد الأمثلة الخضراء لأربعة بلديات وهي زغوان وقلعة الأندلس والشبيكة وجرجيس خلال سنة 2018 فقط ويعود ذلك لخصوصية الدراسة ومدى استعداد البلديات لهذا المشروع.

الهدف 2: الوقاية من المخاطر البيئية و مقاومة التلوث الصناعي

يتمثل هذا الهدف في:

- مراقبة كل مصادر التلوث قصد ضبط مصادر الإزعاج والإخلال بسلامة البيئة وبجودة حياة المواطن وإلزام أصحاب الوحدات الاقتصادية الملوثة على الحد من التلوث الناجم عن أنشطتها وعلى احترام المواصفات البيئية الجاري بها العمل وعلى الإنخراط في منظومة التأهيل البيئي.
- مراقبة التلوث البحري والتدخل في حالات التلوث العرضي.

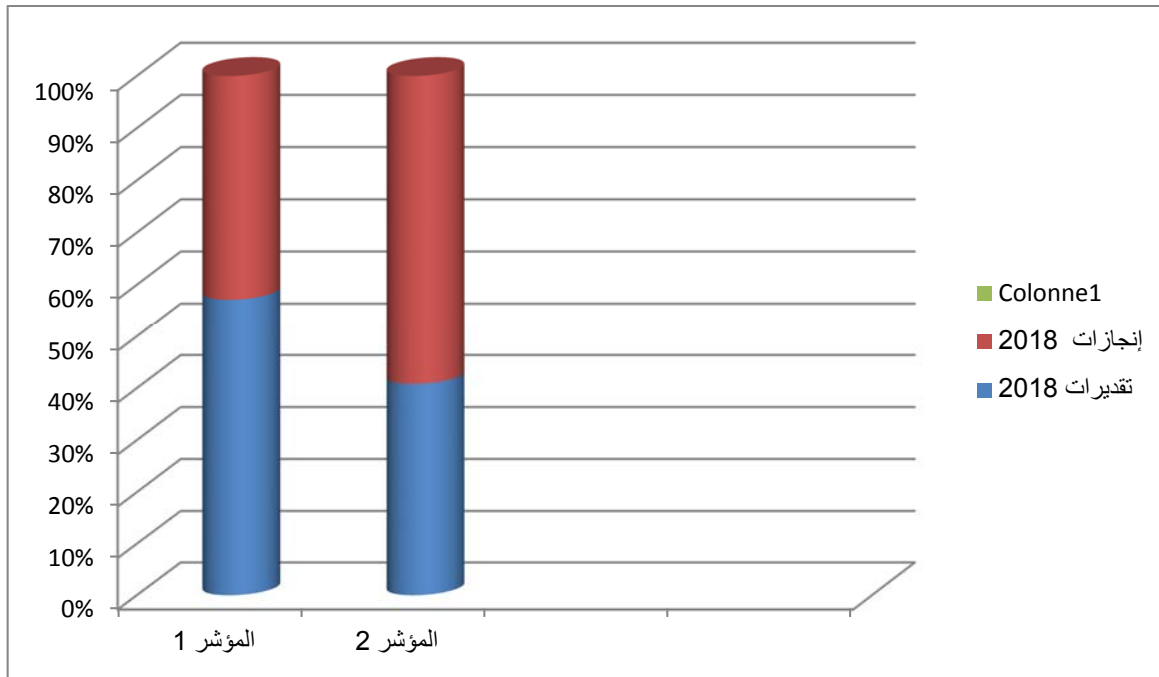
- :
- تحسين طرق وآليات الوقاية و المراقبة البيئية خاصة بالنسبة لدراسات المؤثرات على المحيط و دراسات إزالة التلوث و الشبكات الوطنية لمراقبة نوعية الهواء و التربة و الماء.
 - إزالة التلوث الصناعي ببعض المواقع و تحسين الوضع البيئي ببعض الوحدات الصناعية الأكثر تلويثا للبيئة ،
 - متابعة الوضعية البيئية للأوساط الطبيعية عبر شبكات مختصة و تضم حاليا شبكة وطنية لمراقبة نوعية الهواء و شبكة لمراقبة نوعية المياه.

عرض النتائج :

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2017	تقديرات 2018	إنجازات 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2018
المؤشر عدد 1.2.2.1 : نسبة الحد من التلوث الناتج عن الوحدات الصناعية الكبرى الأكثر تلويثا للبيئة	نسبة الحد من التلوث بالنسبة للوحدات الملوثة المبرمجة				20 %	15 %	75 %
المؤشر عدد 2.2.2.1 : نسبة التخفيض في الغازات المضرة بطبقة الأوزون	نسبة	15 %	29.7 %	148.5 %	20 %	35 %	175 %

رسم بياني عدد 5:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف 2:
الوقاية من المخاطر البيئية و مقاومة التلوث الصناعي



تحليل وتفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2018:

المؤشر عدد 1.2.2.1: نسبة الحد من التلوث الناتج عن الوحدات الصناعية الكبرى الأكثر تلويثا للبيئة

خلال سنة 2018 تمت برمجة ازالة التلوث بالتجهيزات والموقع الاكثر تلوثا بمصنع عجين الحلفاء والورق بالقصرين وازالة التلوث الهوائي بمصنع الاسمنت بينزرت والحد من ابعاثات غاز الامونياك وغاز اكسيد الازوت بمصنع تحويل الفسفاط بقابس التابع للمجمع الكيميائي التونسي وقد تم الانتهاء الكامل من انجاز مشروع اسمنت بنزرت ومشروع مصنع عجين الحلفاء والورق بالقصرين في حين لم يتم الانتهاء من مشروع الحد من الانبعاثات الغازية التابعين الى المجمع الكيميائي التونسي.

المؤشر عدد 2.2.2.1: نسبة التخفيض في غازات hcfc المضرّة بطبقة الأوزون

تمّ خلال سنة 2018 تسجيل تحسّن على مستوى التخفيض من الكميات الموردة من مواد HCFC مقارنة بسنة 2017، حيث تمّ تسجيل زيادة بنسبة 40%، و تعد نسبة الإنجاز مقبولة و ذلك يعود بالأساس إلى الأسباب التالية:

- تركيز واستغلال مركزين لتدوير غازات التبريد.
- تغيير خطوط انتاج بعض الوحدات الصناعية لإزالة مواد HCFC في قطاعات التكييف والمذيبات
- انجاز دورات إعلامية لفائدة الصناعيين ودورات تكوينية لفائدة مؤسسات التكييف والتقنيين العاملين في مجال التبريد والتكييف.

- تطبيق نظام وطني ناجح يخصّ مراقبة عمليات التوريد لهذه المواد (système de licences d'importation).

- تحديد و توزيع حصص توريد المواد المراقبة في البروتوكول (الهيدروكلوروفليوروكربونية) والمسموح بها على النطاق الوطني.
- اللجنة الوطنية لحماية الأوزون ساهمت في تحديد هذه الحصص و مراقبتها.
- تحسيس المؤسسات الوطنية العاملة في مجالي التبريد و التكييف على اعتماد بدائل غير مضرّة بطبقة الأوزون.

الهدف 3: حماية التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية:

- تقديم الهدف :

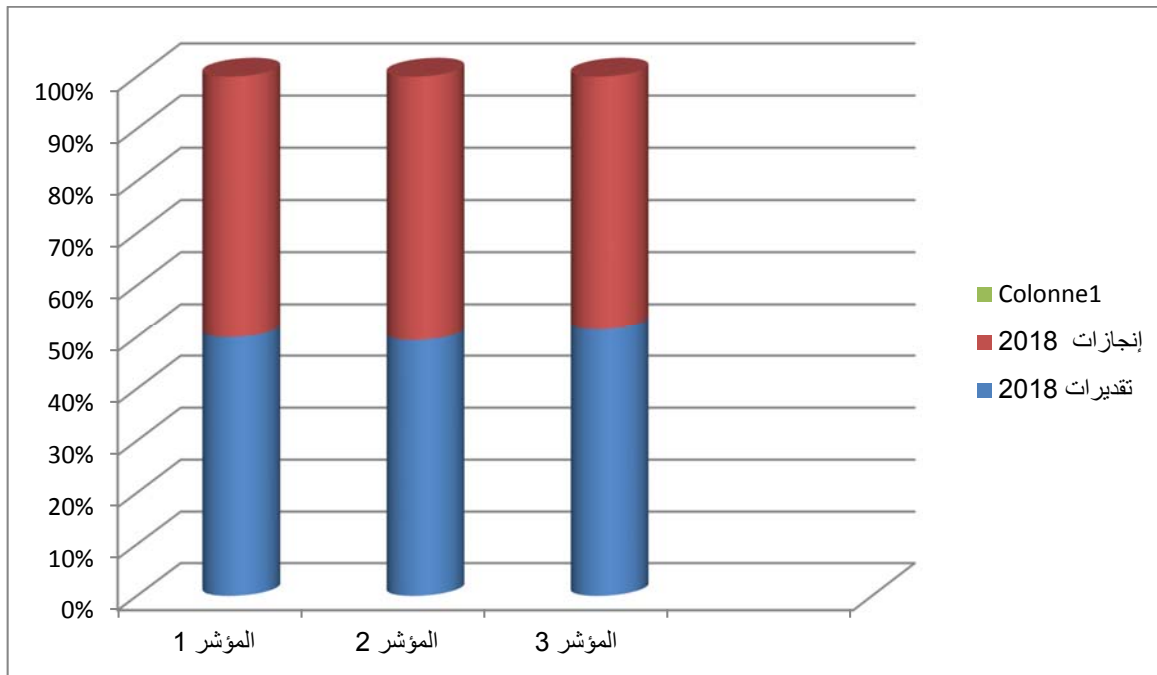
يتمثل هذا الهدف في المحافظة على الموارد الطبيعية و المنظومات الإيكولوجية من كل مظاهر التدهور و تطوير أوجه التصرف في هذه المنظومات و السهر على تنمية التراث الجيني و دعم و تطوير السياحة البيئية و تدعيم القدرات الوطنية في مجال السلامة الإحيائية و السهر على تنفيذ برنامج العمل الوطني للتنوع البيولوجي .

عرض النتائج :

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات	تقديرات 2018	إنجازات 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2018
المؤشر 1.3.3.1 : عدد المشاريع الصغرى التي تم تمويلها و متابعتها في مجال المحافظة على التنوع البيولوجي	عدد	120 مشروع gdo	58 eco	%131	70	70	% 100
المؤشر 2.3.3.1 : عدد الأصناف المحلية من الحبوب النادرة و المهددة بالإنقراض التي يتم المحافظة عليها .	عدد	42 000	42 731	101,74	42700	43 675	102 ,28
المؤشر 3.3.3.1 : طول الشريط الساحلي الذي تم	الكم	17.6	17,6	%100	24	22,6	% 94

رسم بياني عدد 6:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قياس الأداء الخاصة بالهدف
حماية التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية



تحليل و تفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2018:

المؤشر 1.3.3.1 : عدد المشاريع الصغرى التي تم تمويلها و متابعتها في مجال المحافظة على التنوع البيولوجي

تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ 100 % بالنسبة لعدد المشاريع و يعود ذلك لعدة عوامل أهمها:

- حسن التنسيق وتشريك كافة الأطراف المعنية وإنجاز المشاريع وفقا للمقاربة التشاركية
- انخراط المتساكنين المحليين وحسن استعدادهم لإنجاز المشاريع الصغرى المدرة للمرابيح.
- توفر إتمادات إضافية تبعا لتراجع قيمة الدينار التونسي مما أدى إلى برمجة تمويل مشاريع صغرى إضافية.

ملاحظة: تتوزع المشاريع الربحية و عددها 197 (خلال فترة المشروع من 2015-إلى 2018) في إطار النهوض بالسياحة الإيكولوجية إلى:

*132 مشروع تربية ماشية عن طريق التسمين

*48 مشروع خدمات في الساحة البيئية

*17 مشروع تسمين الأراضي الفلاحية

تم إنجاز 41 مشروعا في إطار مشروع التصرف المستدام في المنظومات الواحية بكلفة 4.1 م د

منها 21 مشروعا في مجال حماية التنوع البيولوجي و الماء و التربة

و 20 مشروعا في مجال تحسين إطار العيش و خلق شركات صغرى لفائدة المتساكنين المحليين

و بالتالي يصبح العدد الجملي للمشاريع المنجزة 133 مشروعا. (خلال فترة المشروع من 2015-2018)

المؤشر 2.3.3.1: عدد الأصناف المحلية من الحبوب النادرة و المهدة بالإنقراض التي يتم المحافظة عليها .

تم تسجيل نسبة إنجاز مرتفعة و ذلك نظرا لإسترجاع العديد من العينات من بنوك الجينات الأجنبية و نظرا للدعم الذي تلقاه البنك في نطاق المشروع التونسي الإيطالي الذي ساهم في جرد و جمع عينات جديدة لصالح البنك الوطني للجينات

المؤشر 3.3.3.1: طول الشريط الساحلي الذي تم حمايته من الإنجراف البحري

تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ 94% و ذلك من خلال إنجاز المشروعين التاليين :

مشروع حماية الشريط الساحلي لسوسة الشمالية من الإنجراف الساحلي :

إنجازات سنة 2018: 3 كلم

- التزود بمصدات الرياح لتثبيت الكثبان الرملية (Ganivelles) قصد تركيزها على مستوى الشاطئ الجنوبي لهرقله،

- إنجاز كاسرة أمواج تحت مائتة بطول 150 م لحماية جزء من شاطئ المدفون،

- استكمال إنجاز أربعة (4) كاسرات أمواج تحت مائتة بطول 250 م الواحدة لحماية جزء من الشريط الساحلي لحمام سوسة.

مشروع حماية الشريط الساحلي لرفراف من الإنجراف الساحلي :

إنجازات سنة 2018: 2 كلم

✓ تغذية شاطئ رفراف بحوالي 500 ألف م³ من الرمال على طول 2100 متر

✓ انجاز سنبل من الحجارة بطول 395 م يمتد جزء منه تحت مياه البحر ووضع علامات بحرية لتحديد حدوده.

4-التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء:

1-2 البرنامج الفرعي 1: جودة الحياة

في مجال النهوض بالجمالية الحضرية

المقترحات لتحسين مؤشرات البرنامج	الإشكاليات و النقائص
ضرورة توفير الإمكانيات البشرية بالبلديات وذلك بانتداب إطار مختص في البستنة وتهيئة الفضاءات وتوفير كل الإمكانيات المادية لحسن إنجاز المشاريع	عدم توفر الإمكانيات المادية والبشرية بالبلديات لإنجاز المشاريع في الأجل المحددة
مزيد إقناع البلديات لتبني مشروع إعداد الأمثلة الخضراء ومدى تأثيرها على النهوض بجودة الحياة وعلاقتها بالتنوع البيولوجي والتغيرات المناخية ومجابهة الكوارث الطبيعية	عدم إدراج مشروع إعداد الأمثلة الخضراء ضمن أولويات البلدية
السعي إلى تشريك المجتمع المدني في مجال العناية بالبيئة وجودة الحياة وذلك بالتركيز على البعد التحسيبي في هذه المجالات،	عدم تشريك المجتمع المدني في مجال العناية بالبيئة وجودة الحياة،

في مجال النفايات :

المقترحات لتحسين مؤشرات البرنامج	الإشكاليات و النقائص

التسريع في فضّ المشاكل العقارية عبر تشريك كل الأطراف المعنية (وزارة التجهيز - وزارة الشؤون المحلية والبيئة - وزارة أملاك الدولة - وزارة الفلاحة) .	مشاكل عقارية تتعلق بطول المدة لتخصيص العقار و تأخير في إيجاد المواقع المناسبة لبعض المشاريع.
العمل على إنجاز وحدات معالجة وتنمين النفايات المنزلية والمشباهة ومزيد تشجيع الخواص على التثمين وتركيز وتطوير المنظومات.	نسق ضعيف لتنفيذ المشاريع المرتبطة بنسبة رسكلة وتنمين المواد المستخرجة من النفايات التي تتم معالجتها ويعود ذلك بالأساس إلى تسجيل تأجيل وتأخير على مستوى الإنطلاق في استغلال بعض المنظومات الخاصّة.
النظر في إمكانية إحداث أتاوة لضمان تمويل القطاع بصفة ذاتية ومستقلة .	إيجاد التمويلات اللازمة للتصرف في النفايات
مزيد التشاور والتنسيق مع جميع الأطراف ووضع خطة عمل خصوصية لكل منشأة تأخذ بعين الاعتبار معالجة المخاوف والشكوك و الانزعاجات لدى الأهالي بإعتماد حلول ذات طابع تشاركي وتواصل و احترام مقتضيات حسن وتحسين صورة ووظيفة المنشأة و التعريف بمزاياها البيئية وتكوين المواطنين وتشريكهم لإختيار الموقع وذلك لضمان ديمومة المرفق العام .	إعتراض المتساكنين المجاورين لمنشآت التصرف في النفايات المنزلية
إستصدار الأمر الحكومي المتعلق بالهيكل التنظيمي الجديد للوكالة.	عدم ملائمة الهيكل التنظيمي لتطور أنشطة الوكالة (عقود لزمة والحوكمة...)

في مجال التطهير:

المقترحات لتدارك الإشكاليات	الإشكاليات
توسيع شبكات التّطهير بالوسط الحضري مع إعطاء الأولوية للولايات ذات نسب الرّبط لا تزال دون المعدل الوطني	ضعف نسب الرّبط بالشّبكة العموميّة للتّطهير ببعض الولايات
تجديد شبكات التّطهير بالمدن المتبناة بمختلف ولايات الجمهورية	تداعي شبكات التّطهير
توسيع وتهذيب المحطات التي تجاوزت طاقتها القصوى وتهذيب المحطات المتقدمة	تجاوز بعض محطات التّطهير طاقتها القصوى
تنفيذ برنامج التصرّف في السكب الصناعي السائل (برنامج يهدف إلى فصل المياه الصناعية شديدة التلوث عن المياه الحضرية) وذلك بإنجاز برنامج لتطهير 9 مناطق صناعية كبرى على 3 أقطاب	تواصل صرف المياه المستعملة الصناعيّة شديدة التلوث بالشّبكة بسبب عدم إشتغال وحدات المعالجة الأولية للصناعيين ممّا

	<p>يؤثر سلبا على محطات التّطهير ونوعيّة المياه المعالجة المخصّصة للريّ أو الملقاة في الوسط الطّبيعي</p>
<p>تنفيذ برنامج إستثماري للتصريف المستديم في الحمأة على قسطين:</p> <ul style="list-style-type: none"> - القسط الأول الذي هو في طور الإنجاز ويتمثل في إنجاز مصبّات للحمأة بتونس الكبرى وتاهيل منظومة معالجة الحمأة بـ10 محطات تطهير وإنجاز دراسات أمثلة توجيهية للتصرف المستديم في الحمأة بمحطّات التّطهير المتواجدة بتونس الكبرى وبالشّمال وبالوسط وبالجنوب - القسط الثاني الذي هو مبرمج ويتمثل في برنامج الإستثمار المنبثق عن دراسات الأمثلة التوجيهية للتصرف المستديم في الحمأة 	<p>إشكالية التخلص من الحمأة نظرا لتزايد إنتاجها مما يؤثر سلبا على جودة المياه المعالجة وانبعث الروائح إلى جانب الاستهلاك المفرط للطاقة.</p>
<ul style="list-style-type: none"> - تحسين نوعية المياه المعالجة - الحث على ري المساحات الجمالية للمناطق السقوية المهيأة بالمياه المعالجة - تنويع مجالات استعمال المياه المعالجة (المجال الصناعي والسياحي) 	<p>ضعف نسبة إعادة استعمال المياه المعالجة والبالغة حوالي 24%،</p>
<p>تطوير طرق المعالجة الحاليّة وتأهيلها باستعمال التكنولوجيات الحديثة المقتصدة في الطّاقة (تجهيز محطات التطهير بأنظمة تهوئة عن طريق الفقائيع الدقيقة مقتصدة في الطاقة وبأنظمة إنتاج الطّاقة عن طريق تخمير الحمأة في إطار النجاعة الطاقية)</p>	<p>ارتفاع استهلاك الطّاقة تسبب في ارتفاع متواصل لتكاليف خدمات التّطهير.</p>
<p>المحافظة على التوازنات المالية للديوان لضمان ديمومة القطاع: وذلك عبر</p> <ul style="list-style-type: none"> - تنمية الموارد عبر فوترة الخدمات باحتساب الكلفة الحقيقيّة أو الإقتراب منها تدريجيّا وتعميم مبدأ العهدة على الملوث خاصّة للصّناعيين وكبار الملوثين. - الضغط على الكلفة عبر ترشيد الاستهلاك والاستعمال الأمثل للموارد المتاحة 	<p>إختلال التوازنات المالية للديوان:</p>
<ul style="list-style-type: none"> - تنفيذ مخطط للانتداب يكون مرتبطا بتطور أنشطة الديوان والإحالة على التقاعد والمغادرة 	<p>نقص في الموارد البشريّة : تقلص عدد الأعوان خلال الفترة (2010-2015)</p>

<ul style="list-style-type: none"> - فتح الآفاق للأعوان عن طريق التكوين والرّسكلة وربطها بالمسار المهني والدورات التكوينية - تنمية الخبرات عبر التكوين في المجالات الجديدة (تثمين الحماية لإنتاج الطاقة، تهذيب الشبكة دون القيام بالحفريات) 	<ul style="list-style-type: none"> - بحوالي 14% رغم تطوّر أنشطة الديوان وذلك لارتفاع عدد الأعوان المحالين على التعاقد ولتجميد الانتدابات بسبب اختلال التوازنات المالية للديوان.
<ul style="list-style-type: none"> - إعداد وتنفيذ مخطط إتصالي يمكن من الإنصات وتقييم رضاء الحريف (إنجاز المشاريع واستغلال المنشآت والخدمات...) - تركيز نظام معلوماتي مندمج وعصري كآلية مساعدة على إتخاذ القرار - تركيز وتعميم منظومة التصرف البيئي حسب مواصفات ISO14001 بمحطات التطهير 	<p>نقص في مستوى الخدمات والاتصال نتج عنه عديد الشكاوي والعرائض من طرف الحرفاء إضافة لاعتراض المواطنين على بعض مشاريع التطهير بسبب عدم تشريك المجتمع المدني وغياب خطة اتصالية واضحة مع جميع الأطراف المتداخلة.</p>
<ul style="list-style-type: none"> - الإعتماد على هيكل تنظيمي جديد نحو اللامركزية وتدعيم الجهات بتقوية القدرات وإعطاءها صلاحيات أكثر لأخذ القرار - تطوير الإطار التشريعي والمؤسسي وذلك بتحديد أدوار مختلف المتدخلين في مجالات التطهير الريفي والتلوث المائي الصناعي ومياه الأمطار وإيجاد الإطار التشريعي الملائم لاستغلال الحماة في المجالين الفلاحي والصناعي 	<p>ضرورة ملائمة الهيكل التنظيمي والإطار التشريعي والمؤسسي للتوجهات الجديدة بدستور الجمهورية التونسية في مجال اللامركزية والحوكمة المحلية إضافة لتطور أنشطة الديوان (عقود لزمة واعتماد تكنولوجيات متطورة والحوكمة...)</p>

البرنامج الفرعي 2 : الوقاية و الحد من التلوث و المخاطر

<ul style="list-style-type: none"> - مراجعة الأمر عدد1991 لسنة 2005 المتعلق بدراسات المؤثرات على المحيط - إعداد ومراجعة الصيغ المرجعية القطاعية المتعلقة بدراسات المؤثرات على المحيط - ادراج وجوبية القيام بإستشارات عمومية في مشاريع معينة تضمن نتائجها دراسات المؤثرات - إيلاء أهمية للتأثيرات الإجتماعية للمشاريع إضافة للتأثيرات البيئية - تفعيل منظومة الدراسات البيئية الإستراتيجية - توفير الإمكانيات البشرية واللوجستية للمتابعة الميدانية للمشاريع التي وافقت الإدارة على إنجازها 	<p style="text-align: center;">تقييم دراسات المؤثرات على المحيط</p> <ul style="list-style-type: none"> - الإطار التشريعي الحالي لا يستجيب بما فيه الكفاية لمقتضيات حماية البيئة واستدامة التنمية في ضل التطورات الحاصلة على المستوى الوطني - عدم القيام بدراسة التأثيرات الإجتماعية للمشاريع إلا إذا كانت مشروطة من قبل ممولين اجانب - ضعف نسبة المتابعة الميدانية للمشاريع ولمصادقية خطط التصرف البيئي للمشاريع التي حصلت على الموافقة على دراسات المؤثرات
--	---

المراقبة البيئية

<ul style="list-style-type: none"> - ارساء منظومة متكاملة للمراقبة البيئية الذاتية من قبل المؤسسات الصناعية الخدمائية التي لها أنشطة ملوثة على غرار منظومة السلامة - تدعيم منظومة المراقبة للوكالة وترشيدها وتوجيهها نحو الأنشطة الأكثر تأثيرا على البيئة والموارد الطبيعية 	<ul style="list-style-type: none"> - غياب آلية لتفادي الحوادث البيئية والتدخل في صورة تبيين خلل في منظومة الحد من التلوث داخل المؤسسات - محدودية عدد المراقبين والتجهيزات الضرورية للمراقبة أمام عدد المؤسسات بالمقارنة مع المعدلات الدولية - صعوبة مراقبة بعض المؤسسات (المؤسسات البترولية بالصحراء والبحر، مشاريع تربية الأسماك، المؤسسات الصناعية العمومية الكبرى) لعدم توفر الوسائل اللازمة
<p>مزيد المتابعة للمشاريع التي بنفذاها المجمع الكيميائية التونسي وحث الاخيرة للإسراع في تنفيذ المشاريع المبرمجة لتبلغ اهدافها المرجوة</p> <p>مزيد حث الصناعين الذين لديهم وحدات صناعية كبرى ملوثة من أجل الشروع في مبادرات وبرامج لإزالة التلوث والحد من افرازاتهم الملوثة.</p> <p>مزيد تطوير وتدعيم الجانب القانوني والتشريعي لاستكمال هذه المنظمة الهامة التي تساهم في الوقاية والحد من التلوث</p>	<p>ضعف إنخراط العديد من الصناعيين في برامج لإزالة التلوث الصناعي وتحسين الاداء البيئي داخل مؤسساتهم.</p>
<ul style="list-style-type: none"> - توضيح الإطار المؤسسي للمكتب الوطني للأوزون وإدراجه بالهيكل التنظيمي للوكالة وتذليل الصعوبات الإجرائية المتعلقة بعمل المكتب - تطوير النصوص القانونية المتعلقة بتركيبة اللجنة الوطنية للأوزون وطرق عملها ومجال تدخلها... وتقنين عمليات إسناد رخص التوريد وكذلك تقنين تطبيق رزمة إزالة المواد المراقبة في البروتوكول - إرساء منظومة وطنية للإشهاد (Certification) في مجالي التبريد والتكييف - التحكم الرشيد في غازات التبريد والتكييف التالفة - العمل على تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتخلص من المواد المستنفدة للأوزون 	<ul style="list-style-type: none"> - عدم وضوح الإطار المؤسسي للمكتب الوطني للأوزون - عدم تفرغ الموارد البشرية اللازمة لعمل المكتب

3-2 البرنامج الفرعي 3: التنوع البيولوجي

المقترحات لتدارك الإشكاليات	الإشكاليات و النقص
<p>- وضع و تنفيذ خطط متكاملة لمقاومة تدهور الأراضي على الصعيد الوطني و الإقليمي و المحلي</p> <p>- وضع و تنفيذ خط تشاركية للتصرف الرشيد في الموارد المائية</p> <p>- تحيين و تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للمحافظة على التنوع البيولوجي و النظم الإيكولوجية</p> <p>- جرد و تقييم عام للموارد الطبيعية</p> <p>- إعتقاد و تنفيذ إستراتيجية وطنية للحد من تغير المناخ.</p>	<p>- بحكم موقعها الجغرافي بين البحر و الصحراء فإن المناخ الجاف و شبه الجاف يهيمن على جزء كبير من البلاد التونسية.</p> <p>- موارد طبيعية محدودة و هشّة تتعرض إلى عدة ضغوطات تتمثل خاصة في تفاقم ظاهرة التصحر التي تهدد ثلاثة أرباع من مساحة البلاد و الأنشطة البشرية التي لا تحترم التوازن البيئي مما يؤدي إلى الإفراط في إستغلال الموارد الطبيعية و تدهور منظومات عديدة هذا بالإضافة إلى تغير المناخ من خلال الزيادة في درجة الحرارة و إرتفاع مستوى مياه البحر .</p> <p>- هذه الموارد الطبيعية المحدودة و الهشة و المعرضة لعدة لكل أشكال التدهور لن تكون قادرة في المستقبل على تلبية الإحتياجات المتزايدة للسكان</p>

البرنامج 2 : إستدامة التنمية

رئيس البرنامج لطفي بن سعيد مدير عام التنمية المستدامة

1. التقديم العام للبرنامج:

1-1 خارطة البرنامج:



1-2 الأهداف و الأولويات الإستراتيجية للبرنامج:

تتمثل إستراتيجية برنامج إستدامة التنمية أساسا في التوجهات التالية:

- ترسيخ وتعميم مبادئ التنمية المستدامة و إدراجها في السياسات الاقتصادية والاجتماعية العامة و القطاعية،

- النهوض بالاقتصاد الأخضر من خلال وضع الآليات والاستراتيجيات المناسبة،

- تطوير منظومة التربية البيئية من أجل الإستدامة و نشر ثقافة البيئة و التنمية المستدامة ومزيد تفعيل دور المواطن في إرساء مقومات البيئة السليمة و تحقيق التنمية المستدامة بالخصوص من خلال تطوير السلوك البيئي المسؤول.

تتمثل أهداف برنامج إستدامة التنمية في :

➤ **الهدف 1:** تركيز مسارات التنمية المستدامة على مستوى السياسات القطاعية

➤ **الهدف 2:** الانتقال نحو الإقتصاد الأخضر كضامن للتنمية المستدامة.



2- تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج:

2-1- أهم الإصلاحات و الأهداف الإستراتيجية التي تم تحقيقها و التي لها علاقة مباشرة بالبرنامج :

قصد تطوير برنامج التربية من أجل التنمية المستدامة، تم إبرام مذكرة التفاهم بتاريخ 29 جانفي 2018 في مجال النهوض بالتربية من أجل التنمية المستدامة بين وزارة الشؤون المحلية والبيئة ووزارة البيئة البرتغالية والتي تضمنت تمويلا مشتركا للبرنامج وللإستفادة المالية والفنية من هذا التعاون المشترك. ولوضع وتنفيذ برنامج مشترك بين المتدخلين في المجال وخاص وزارة التربية، تم سنة 2018 إحداث لجنة مشتركة تضم ممثلين من وزارة الشؤون المحلية والبيئة والوكالة الوطنية لحماية المحيط والوكالة الوطنية للتصرف في النفايات ووزارة التربية والمجتمع المدني المحدثة بموجب المقرر المؤرخ في 6 جوان 2018. ولبلورة هذه الاتفاقية، تم وضع برنامج عمل يخص التربية النظامية وغير النظامية يمتد على سنتي 2018 و2019

تم استكمال إنجاز دراسة تتعلق بـ "الإستراتيجية الوطنية للمسؤولية المجتمعية للمؤسسات والمنظمات" بغية تعميم وتطوير المسؤولية المجتمعية للمؤسسات والمنظمات وتحديد مخطط وطني في هذا الشأن. علما وأنه تم إصدار القانون عدد 35-21018 المتعلق بالمسؤولية المجتمعية للمؤسسات بتاريخ 11 جوان 2018 (بين الاجتماعين المذكورين أنفا)، ولقد تم العمل على الأخذ بعين الاعتبار لما جاء به عند إعداد المرحلة الأخيرة من الدراسة.

كما تم تحيين المخطط الوطني للشراءات العمومية المستدامة : تم الانطلاق في هذه المهمة خلال شهر جويلية 2018.

2-2- أهم الإنجازات و الأنشطة و المشاريع الكبرى التي تم القيام بها:

2-2-1 البرنامج الفرعي : مسارات التنمية المستدامة : رئيس البرنامج الفرعي مصباح عبازة مدير

في مجال مسارات التنمية المستدامة:

في إطار توسيع شبكة المدارس المستدامة وتعميم نوادي البيئة على أكبر عدد ممكن من المؤسسات التربوية، تم التدخل في 48 مؤسسة تربوية جديدة موزعة على الولايات (مؤسستان في كل ولاية)

(1) التعريف ببرنامج البناء المستدام وتنفيذ خطة العمل المنبثقة عن الدراسة المعدة في الغرض

تضمنت خطة العمل المنبثقة عن الدراسة المتعلقة بالبناءات المستدامة ومواصفات البناء الإيكولوجي بتونس تنظيم ندوة وطنية للتعريف بخطة العمل والتنسيق مع المتدخلين في مجال البناء والتهيئة العمرانية وإنتاج كتيبات وأدلة توجيهية من شأنها التعريف بفوائد معايير الجودة البيئية العالية (HQE) في مجال البناء. وفي هذا

الصدد تم إنجاز دليل حول الجودة البيئية العالية HQE للبناءات المستدامة لغاية التعريف بالمسار وتم تسلم الدليل في شكله ومحتواه المطلوبين.

2) دعم مسار الحوكمة المحلية في مجال البيئة والتنمية المستدامة.

1. في إطار تفعيل مسار الأجندا 21 المحلية ودعم الحوكمة الرشيدة على المستوى المحلي ومساهمة في وضع تمشي يعتمد على لامركزية السياسة البيئية والتنمية المستدامة بتونس عبر تنشيط وتعميم هذا المسار التشاركي، تم سنة 2018 تنظيم 6 دورات تكوينية جهوية بكل من تونس وسوسة والقيروان وصفاقس وباجة وتوزر لفائدة 120 منتفع من ممثلي الجمعيات البيئية والإطارات الجهوية والمحلية المعنية بمسار إعداد الأجندا 21 علما وأن العملية أشرف عليها مكتب تكوين وخبيرين مختصين.

(*) فيما يتعلق بالعنصر الثاني وهو مصاحبة البلديات في إعداد الأجنداث 21 المحلية عن طريق خبراء مختصين فإنه في انتظار تركيز البلديات بصفة نهائية، تم تأجيل هذا المشروع إلى سنة 2019 حيث سيتم انتداب مكتب دراسات لمصاحبة البلديات التي ترغب في الانخراط في المسار والقيام بمختلف المراحل المستوجبة بمساعدة خبيرين مختصين.

*التربية البيئية: بلغ عدد الدورات التكوينية والأيام التنشيطية في مجال التربية البيئية التي تم تأطيرها من قبل الوكالة الوطنية لحماية المحيط خلال سنة 2018 ، 21 نشاطا امتدت على مدى 71 يوما . وشملت 906 مستفيدا من قطاعات الطفولة والشباب والتعليم العالي والجمعيات.
*التوعية البيئية: تم تنظيم 34 تظاهرة وحملة توعوية امتدت على مدى 45 يوما وشملت 2000 مستفيد.

2-2-2 البرنامج الفرعي : الإقتصاد الأخضر و التجديد التكنولوجي : رئيس البرنامج الفرعي شكري المزغني مدير

في مجال التجديد التكنولوجي و الإقتصاد الأخضر:

- في مجال تعزيز مقومات الإقتصاد الأخضر إلى أفق 2030:

- في إطار تفعيل مكتب المساندة للإقتصاد الأخضر تم في موفى سنة 2018 استكمال النشاط الرابع والمتعلق بمصاحبة حوالي 20 من الباعثين الشبان من حاملي الشهادات العليا والراغبين في إنجاز مشاريع خضراء وذلك في إطار مبادرة نموذجية.
- بالنسبة لآليات الحوار والتنسيق وبالخصوص فيما يتعلق بالمساهمة في إرساء الهيئة الدستورية للتنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة، تمت المشاركة في أشغال اللجنة المعنية على مستوى مجلس النواب فضلا عن أشغال الشبكة البرلمانية للتنمية المستدامة والتي عقدت العديد من الاجتماعات في الغرض بدعم من المعهد الديمقراطي الوطني.

أما في ما يتعلق بوسائل التقييم والمتابعة وبالخصوص المساهمة في متابعة تقدم أهداف التنمية المستدامة في إطار أجنحة التنمية لما بعد 2015، تم تعيين ممثلين عن الإدارة العامة للتنمية المستدامة صلب اللجنة الوطنية

متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2016-2030 والمشاركة في العديد من الاجتماعات التي نظمتها وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي بدعم من البرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

في مجال التجديد التكنولوجي:

✓ في مجال رصد ونقل وتطويع وأقلمة التكنولوجيات المستدامة للاستجابة للحاجيات الوطنية والإقليمية

يهدف تدخل المركز في هذا المجال الى رصد احدث التكنولوجيات البيئية ومواكبة التطورات بالشراكة مع الأطراف الفاعلة على المستوى الدولي والوطني من هياكل البعث العلمي ومؤسسات ابتكار وتحويل التكنولوجيات المستدامة ومن الأطراف المنصهرة في المنظومة الوطنية للتجديد التكنولوجي وذلك لإيجاد حلول للإشكاليات البيئية على مستوى وطني أو قطاعي أو محوري ولبعث مشاريع نموذجية بالشراكة مع الأطراف المعنية يكون لها تأثير إيجابي على البيئة والمحيط الاجتماعي للمواطن. وفي هذا المجال نفذ المركز المشاريع التالية:

- نشر تكنولوجيا لتطهير المياه المستعملة باعتماد النباتات المائية : حيث تم الشروع في تركيز المحطة النموذجية لتطهير المياه المستعملة باعتماد النباتات المائية بقرية الشبيكة من ولاية توزر. وفي نفس المجال تمت إعادة تشغيل محطة التطهير بإستعمال النباتات المائية بقرية جوقار والتي مثلت أول تجربة تونسية في الميدان وكانت موضوع براءة إختراع. كما أمضى المركز اتفاقية شراكة و مساندة فنية لتركيز محطة نموذجية لمعالجة المياه المستعملة بالنباتات المائية لمصنع الألبان براس الجبل و انطلق في التجارب الميدانية من أجل إيجاد الحلول التكنولوجية الملائمة للواقع المحلي.

- تنفيذ مشروع معالجة الأتربة الملوثة بالمرحوقات بالشراكة مع جامعة لياج (Gembloux) ببلجيكا

- تنفيذ مشروع الملوثات العضوية الثابتة POPs، الذي يندرج في إطار اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة، و يهدف المشروع إلى تدعيم القدرات الوطنية لوضع خطة لمراقبة الملوثات العضوية الثابتة على الصعيد العالمي

- مشروع تثمين النفايات العضوية إلى سماد ببلدية بنزرت (Compostage) : قام المركز بإمضاء اتفاقية شراكة لتوفير المساندة الفنية لبلدية بنزرت وتمويل من بلدية روستوك. وقد ساهم المركز في تأطير بعث وحدة نموذجية لتحويل النفايات الخضراء إلى سماد عضوي ذي جودة عالية و تمت مواكبة سير عملية التخمير و الوقوف على تكوين أعوان بلدية بنزرت. و تم الحصول على سماد ذي جودة عالية. وقد تم تقديم النتائج يوم 21 نوفمبر 2018.

- انضمام المركز للجنة مشروع تقدير الاحتياجات التكنولوجية من أجل التكيف والتخفيف من تأثير تغير المناخ (Technology Needs Assessment project) و الذي أشرفت عليه وزارة الشؤون المحلية و البيئة.

✓ في مجال الإحاطة الفنية بالقطاعات ذات الأولوية لتبني التكنولوجيات المستدامة
- تمت مصاحبة 70 مؤسسة خلال سنة 2018 لدعم الانتقال نحو اقتصاد أخضر وتبني التكنولوجيات المستدامة مقابل 44 مؤسسة متوقعة.

✓ في مجال دعم القدرات الوطنية والإقليمية وبعثي المشاريع المبتكرة

- تكوين ومصاحبة باعثي المشاريع البيئية المبتكرة.

وقد تم خلال سنة 2018 تنظيم 91 دورة تكوينية لفائدة 1017 شاب مشاركا من أصحاب المشاريع

الخضراء في مجال بعث المشاريع البيئية:

- تكوين فريق عمل مكون من 10 إطارات ذات كفاءة و خبرة في مجال الاتصال و البيئة، ليتكفل بالتخطيط و التنفيذ الفعلي لبرنامج تكوين المستشارين البيئيين
- كما تم تنظيم 14 دورة تكوينية وتحسيسية لفائدة 230 مشارك في مجالات بيئية مختلفة سنة 2018
- تنظيم ورشة عمل إقليمية حول التصرف في الزئبق المتأتي من استعمال المصاييح لفائدة 50 مشاركا من الدول العربية والإفريقية وذلك بالتعاون مع منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية.

3- نتائج الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018:

3-1 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج:

بلغت تقديرات ميزانية البرنامج 4,564 م د دفعا سنة 2018 و قد بلغت الإعتمادات المستهلكة 4,022 م د دفعا تمثل نسبة 88 % و تجدر الإشارة إلى أنه يتم تحويل منحة مالية بعنوان التصرف و التنمية إلى مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة في حدود 3,086 م د تمثل نسبة 67,61% من ميزانية البرنامج و تتوزع هذه الإعتمادات على النحو التالي:

• ميزانية التصرف:

قدرت ميزانية التصرف لسنة 2018 بمبلغ 3,448 م د دفعا و بلغت الإعتمادات المستهلكة ما قدره 3,430 م د دفعا تمثل نسبة 99,48 % .

• ميزانية التنمية:

قدرت ميزانية التنمية لسنة 2018 بمبلغ قدره 1,116 م د دفعا و بلغت الإعتمادات المستهلكة 0,592 م د دفعا تمثل نسبة 53,057 %.

جدول عدد 3 :

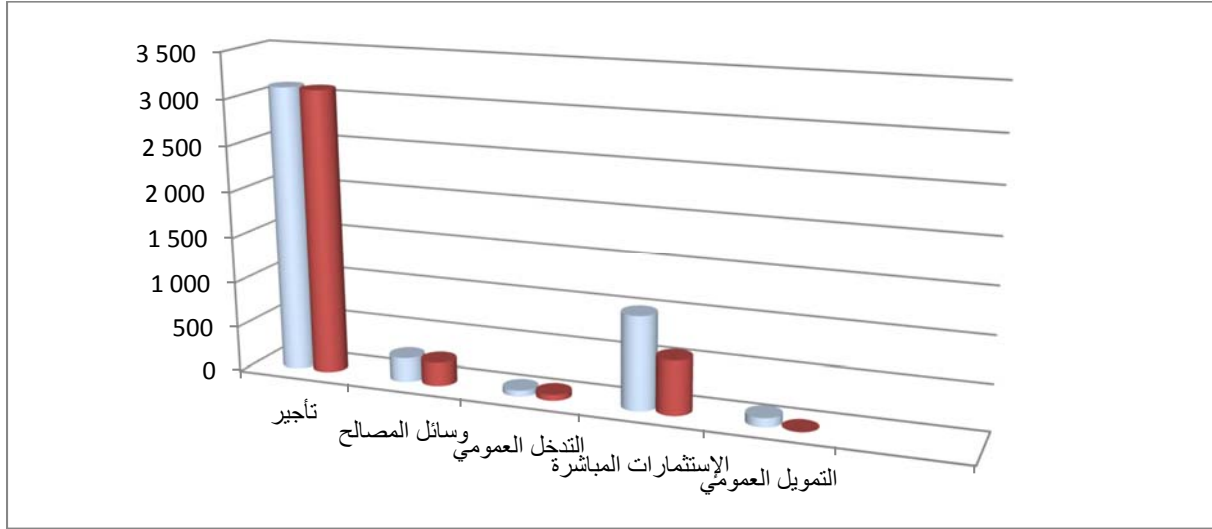
تنفيذ ميزانية برنامج استدامة التنمية لسنة 2018 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة (إ ع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

الإجازات مقارنة بالتقديرات 2018		إنجازات	تقديرات	بيان البرنامج
النسبة	المبلغ	2018	2018	
99,48	-17,853	3 430,647	3 448,5	نفقات التصرف
99,67	-10,257	3 103,743	3 114	التأجير العمومي
97,17	-7,596	260,904	268,5	وسائل المصالح
100	0	66	66	التدخل العمومي
53,057	-523,876	592,124	1 116	نفقات التنمية
58,279	-423,876	592,124	1 016	الاستثمارات المباشرة
58,279	-423,876	592,124	1 016	على الموارد العامة للميزانية
-	-	-	-	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	-100	-	100	التمويل العمومي
0	-100	-	100	على الموارد العامة للميزانية
-	-	-	-	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	صناديق الخزينة
88,131	-541,729	4 022,771	4 564,5	مجموع البرنامج

رسم بياني عدد 3:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية البرنامج لسنة (2018)
التوزيع حسب طبيعة النفقة



جدول عدد 4

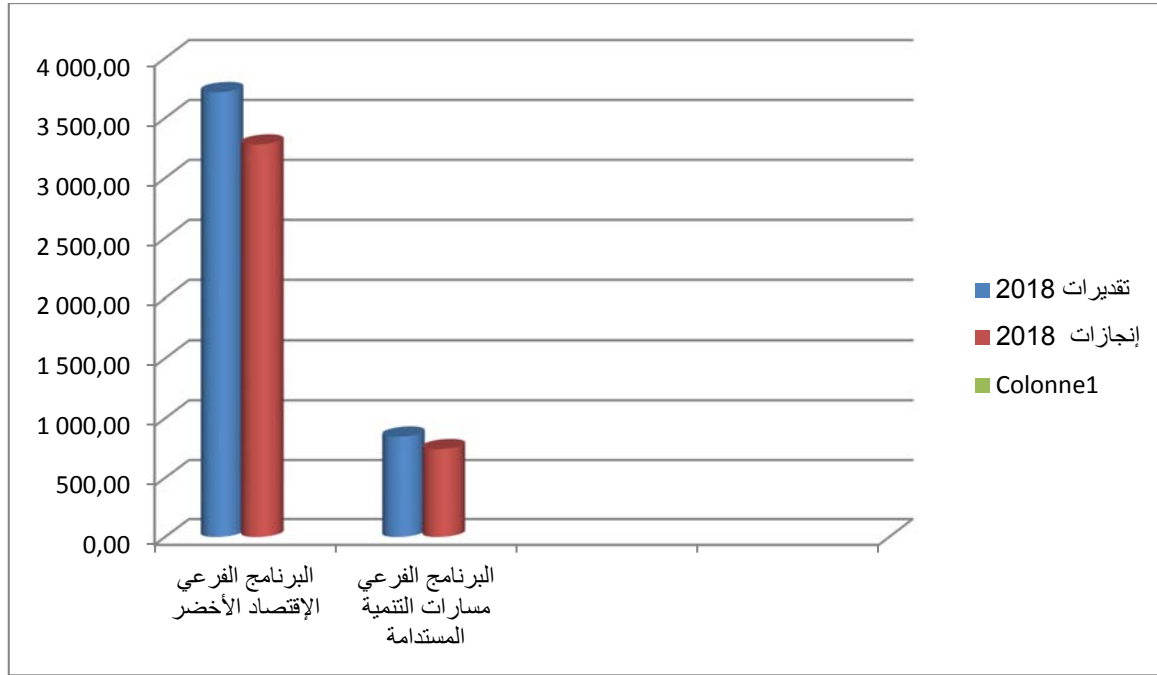
تنفيذ ميزانية برنامج استدامة التنمية لسنة 2018 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب البرامج الفرعية (إ ع الدفع)

بحساب الف دينار

الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2018		إنجازات 2018 (2)	ق.م.م. 2018 (1)	البرامج
النسبة (2/1)	المبلغ (1-2)			
88,23	-437,199	3 279,551	3 716 ,750	البرنامج الفرعي الإقتصاد الأخضر و التجديد التكنولوجي
87,66	-104,53	743,22	847,750	البرنامج الفرعي مسارات التنمية المستدامة
88,13	-541,729	4 022,771	4 564,5	مجموع البرنامج

رسم بياني عدد 4:

مقارنة بين تقديرات و إنجازات ميزانية البرامج الفرعية لسنة (2018)



3-2 تقديم لنتائج الأداء وتحليلها:

3-2-1 تقديم نتائج الأداء :

الهدف عدد 1: تركيز مسارات التنمية المستدامة على مستوى السياسات القطاعية

تقديم الهدف:

إن تجسيم مناهج التنمية المستدامة في مستوى قطاعات التنمية يتم من خلال التأسيس لديمقراطية محلية تولى لأبعاد التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الأهمية اللازمة في مجال التخطيط على المستوى المحلي. ووضع مسار البناءات المستدامة يلزم مختلف المتدخلين في قطاع البناء بنظم و مواصفات البناء

مؤشر قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2017	تقديرات 2018	إنجازات 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2018
المؤشر عدد 1: نسبة البلديات التي تمت مصابقتها في إعداد الأجندا 21 المحلية الخاصة بها	نسبة	%8	-	-	%14	0	%0
المؤشر عدد 2: نسبة المؤسسات التربوية التي تمت مصابقتها للانخراط في شبكة المدارس المستدامة	نسبة	%68	%68	%100	%78	%78	%100

الإيكولوجي و كذلك إنجاز برنامج شبكة المدارس المستدامة للتعريف بمقومات التنمية المستدامة بالمؤسسات التربوية . والعمل على نشر الثقافة البيئية وغرس مقومات المواطنة البيئية لدى الناشئة بالمؤسسات التربوية وتفعيل الشراكة بين المدرسة والمحيط ضماناً لتربية سليمة من أجل تنمية مستدامة بالإضافة إلى مساعدة التلميذ على ممارسة العناية بالبيئة والتفاعل الميداني والتطبيقي مع المسائل ذات العلاقة بالبيئة والتنمية المستدامة

عرض النتائج:

تفسير النتائج:

المؤشر عدد 1: نسبة البلديات التي تمت مصابقتها في إعداد الأجندا 21 المحلية الخاصة بها

تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ0% بالنسبة للمؤشر و يعود ذلك لتأجيل هذا المشروع إلى سنة 2019 حيث سيتم انتداب مكتب دراسات لمصاحبة البلديات التي ترغب في الانخراط في المسار والقيام بمختلف المراحل المستوجبة بمساعدة خبيرين مختصين.

المؤشر عدد 2: نسبة المؤسسات التربوية التي تمت مصابقتها للانخراط في شبكة المدارس المستدامة

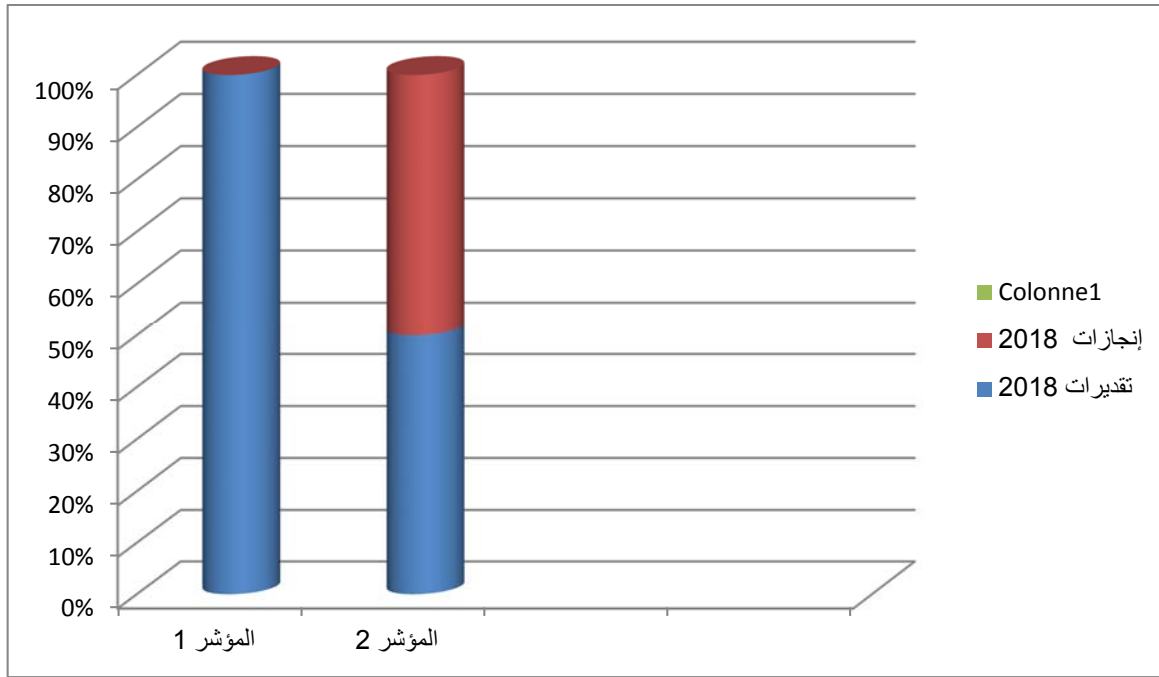
تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ100% بالنسبة للمؤشر و يعود ذلك إلى إنجاز ما هو مبرمج أي بنسبة 100% .

:

تم التدخل في 48 مؤسسة تربوية جديدة إضافة إلى 312 من جملة 360 مؤسسة موزعة على الولايات (2 مؤسسات في كل ولاية) من خلال تهيئة حدائق بيئية مدرسية و تأثيث نوادي البيئة في إطار برنامج توسعة شبكة المدارس المستدامة علما و أن العدد الجملي للمدارس هو 500 منتظرة في 2020

رسم بياني عدد 4:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قياس الأداء الخاصة بالهدف
1 تركيز مسارات التنمية المستدامة على مستوى السياسات القطاعية



بالنسبة للهدف 2: الإنتقال نحو الإقتصاد الأخضر كضامن للتنمية المستدامة

تقديم الهدف:

يتمثل هذا الهدف في تركيز مقومات الإقتصاد الأخضر من خلال البحث في إمكانيات تطوير الأنشطة الإقتصادية القائمة وتركيز أنشطة جديدة خضراء في عدة مجالات بناءا على التحولات التكنولوجية الحديثة والعمل على وضع الآليات الكفيلة في الغرض.

والمساهمة في تقوية قدرات المؤسسات عبر مسار التأهيل البيئي و توكي تقنيات و طرق الإنتاج الأنظف و إستعاب و تطويع و تطوير التقنيات الحديثة و النهوض بتكنولوجيات البيئة و إنتاجها و دعم القدرات الوطنية

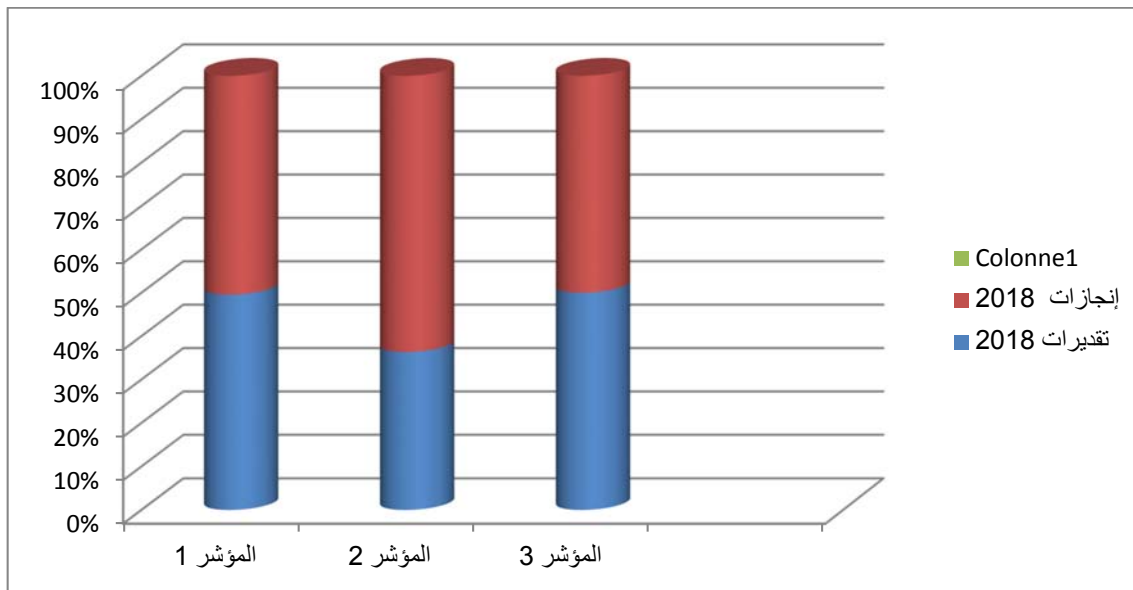
لتطوير المعارف العلمية الضرورية لإستنباط و وضع التقنيات البيئية الملائمة للحاجيات الوطنية و الإقليمية وفقاً لمتطلبات التنمية المستدامة.

عرض النتائج :

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2017	تقديرات 2018	إنجازات 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2018
المؤشر عدد 1.2.2.2 نسبة تقدم إنجاز مكونات خارطة الطريق الوطنية للإنتقال نحو الإقتصاد الأخضر	نسبة	%55	%56,3	%102,36	%60	%61.1	%101.83
المؤشر عدد 2.2.2.2 المؤسسات الإقتصادية المؤهلة بيئياً	عدد	40	41	%102.5	44	70	%159
المؤشر عدد 3.2.2.2: عدد التكنولوجيات البيئية التي تم تطويرها و تطويعها	عدد	18	18	%100	18	18	%100

رسم بياني عدد 6:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف 2 الإنتقال نحو الإقتصاد الأخضر كضامن للتنمية المستدامة



تحليل النتائج :

المؤشر عدد 1.2.2.2 نسبة تقدم إنجاز مكونات خارطة الطريق الوطنية للانتقال نحو الإقتصاد الأخضر

تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ0.611 بالنسبة لهذا المؤشر في موفى سنة 2018 ويعتبر مستوى المؤشر متوسط (بين 0,5 و 0,80).

طريقة احتساب المؤشر: يتم احتساب المؤشر بالإعتماد على المكونات التالية :

- إعداد الإستراتيجية الوطنية للإقتصاد الأخضر 100 %
- إعداد الإستراتيجية الوطنية للمسؤولية المجتمعية للمؤسسات والمنظمات 100%
- إعداد المخطط الوطني العشري لنظم الإنتاج والإستهلاك المستدامة 100%
- تحيين المخطط الوطني للشراءات العمومية المستدامة وتنظيم دورات تكوينية لحوالي 180 من المشتريين العموميين 70%
- إعداد البرنامج الوطني للمالية المستدامة 0 %
- إطلاق مسار الميثاق الوطني للمسؤولية المجتمعية 30%
- المساهمة في إرساء الهيئة الدستورية للتنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة 100%
- مراجعة الإطار المؤسسي والقانوني للتنمية المستدامة 100%
- إعداد البرنامج الوطني لتحديث نظم المعلومات والإحصاء حول التنمية المستدامة 100 %
- المساهمة في المقاربة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة 100%
- المساهمة في متابعة تقدم أهداف التنمية المستدامة في إطار أجندة التنمية لما بعد 2015 50 %
- تفعيل مكتب المساندة للإقتصاد الأخضر 100%
- تنفيذ بعض الخدمات في إطار الإقتصاد الأخضر 0%
- مصاحبة عدد من الباعثين الشبان الراغبين في بعث مشاريع في مجال الإقتصاد الأخضر 0 %

المؤشر عدد 2.2.2.2 عدد المؤسسات الإقتصادية المؤهلة بيئيا:

تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ 159 % بالنسبة للمؤشر عدد المؤسسات البيئية المؤهلة بيئيا و يعود ذلك الى تنفيذ المشاريع التالية:

- ✓ مصاحبة 5 مؤسسات ذات استهلاك طاقي مرتفع لوضع منظومة إدارة الطاقة حسب الايزو 50001 مصاحبة 11 مؤسسة لارساء منظومة التصرف البيئي طبقا للصيغة الجديدة من المواصفات ايزو 14001،
- ✓ مصاحبة 8 مؤسسات فندقية لوضع العلامة الخاصة بالسياحة المستدامة "Travelife" لتدعيم السياحة المستدامة
- ✓ تركيز أساليب مبتكرة للإدارة السليمة للمواد والنفايات الكيميائية (IAMC) لصالح 3 مؤسسات.
- ✓ تنفيذ برنامج مصاحبة 9 مؤسسات لتأهيل محطات معالجة المياه المستعملة .
- ✓ تتم مصاحبة مؤسسة CTMCCV لإعداد وثيقة المعطيات البيئية و الصحية لمنتجات الجبس « Fiche de Déclarations Environnementales et Sanitaires des Produits
- ✓ تم تقييم البصمة البيئية للمنتجات (PEF) بالنسبة للعجين الغذائي و زيت الزيتون واليوغرت

✓ برنامج مصاحبة 30 مؤسسات التابعة لفضاء الأنشطة الاقتصادية ببنزرت لإرساء منظومة في التصرف في النفايات .

يعود إرتفاع عدد المؤسسات المصاحبة سنة 2018 إلى انطلاق مشروع جديد حول مصاحبة 30 مؤسسة تابعة لفضاء الأنشطة الاقتصادية ببنزرت لإرساء منظومة في التصرف في النفايات، بالشراكة مع الوكالة الألمانية للتعاون الألماني ولم يكن المشروع مؤكدا و بنود الاتفاقية ممضاة عند اعداد مشروع القدرة على الاداء لسنة 2018

المؤشر عدد 3.2.2.2 عدد التكنولوجيات البيئية التي تم تطويرها و تطويعها

انجازات	تقديرات	انجازات	تقديرات	انجازات	تقديرات		
2016	2017	2017	2018	2018	2019	عدد	
1	1	1	1	1	1	عدد	تكنولوجيا استعمال المحروقات البديلة في قطاع الإسمنت (مع الدليل البيئي للقطاع)
1	1	1	1	1	1	عدد	تكنولوجيا الحماية المنشطة مدمجة مع تقنية المركب الفيزيائي-كيميائي لمعالجة مياه صناعة مصبرات الطماطم (مع الدليل البيئي للقطاع)
1	1	1	1	1	1	عدد	تكنولوجيا رسكلة الإطارات المطاطية على شكل حبيبات لاستعمالها في الملاعب الرياضية
2	2	2	2	2	2	عدد	تثمين مادة المرجين(تثمين طاقي و تثمين فلاحى)
1	1	1	1	1	1	عدد	نشر والتعريف بأفضل التقنيات البيئية المتاحة للحد من التلوث من المصدر لصالح قطاع النسيج (مع دليل قطاعي)
1	1	1	1	1	1	عدد	التخمير المهوع لحماة مصانع النسيج
1	1	1	1	1	1	عدد	إزالة التلوث من النفايات السائلة لصناعات النسيج لإعادة استخدامها في الزراعة
1	1	1	1	1	1	عدد	إزالة الملونات من النفايات السائلة للنسيج بإعتماد تقنية الـ ozone
1	1	1	1	1	1	عدد	نشر والتعريف بأفضل التقنيات البيئية المتاحة للحد من التلوث من المصدر لصالح قطاع الحليب ومشتقاته (مع دليل قطاعي)
2	2	2	2	2	2	عدد	تكنولوجيات التطهير الريفي:
1	1	1	1	1	1	عدد	تكنولوجيا تثمين النفايات العضوية بالتخمير اللاهوائي Biométhanisation
1	1	1	1	1	1	عدد	تكنولوجيا تثمين النفايات العضوية بطريقة التخمير المهوع (Compostage)
1	1	1	1	1	1	عدد	WATERBIOTECH تقييم احدث التكنولوجيا الموجودة في ما يخص بيوتكنولوجيا المياه و إستراتيجيا التصرف في المياه بالبلاد التونسية
1	1	1	1	1	1	عدد	معالجة المياه المستعملة لإزالة الملوثات و المبيدات باستعمال تقنية الفيتوكتيليز
						عدد	تكنولوجيا انتاج الطاقة المزدوجة (رياح و شمس)
1	1	1	1	1	1	عدد	تقنية إزالة التلوث من التربة الملوثة بالمحروقات décontamination des sites pollués
1	1	1	1	1	1	عدد	التقنية البيولوجية لإزالة التلوث الناتج عن المحروقات و تثمين التربة بتونس
4						عدد	جديد
						عدد	عدد التكنولوجيات التي تم تطويرها و تطويعها من طرف المركز على الصعيد الوطني
18	18	18	18	18	22		

4-التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء

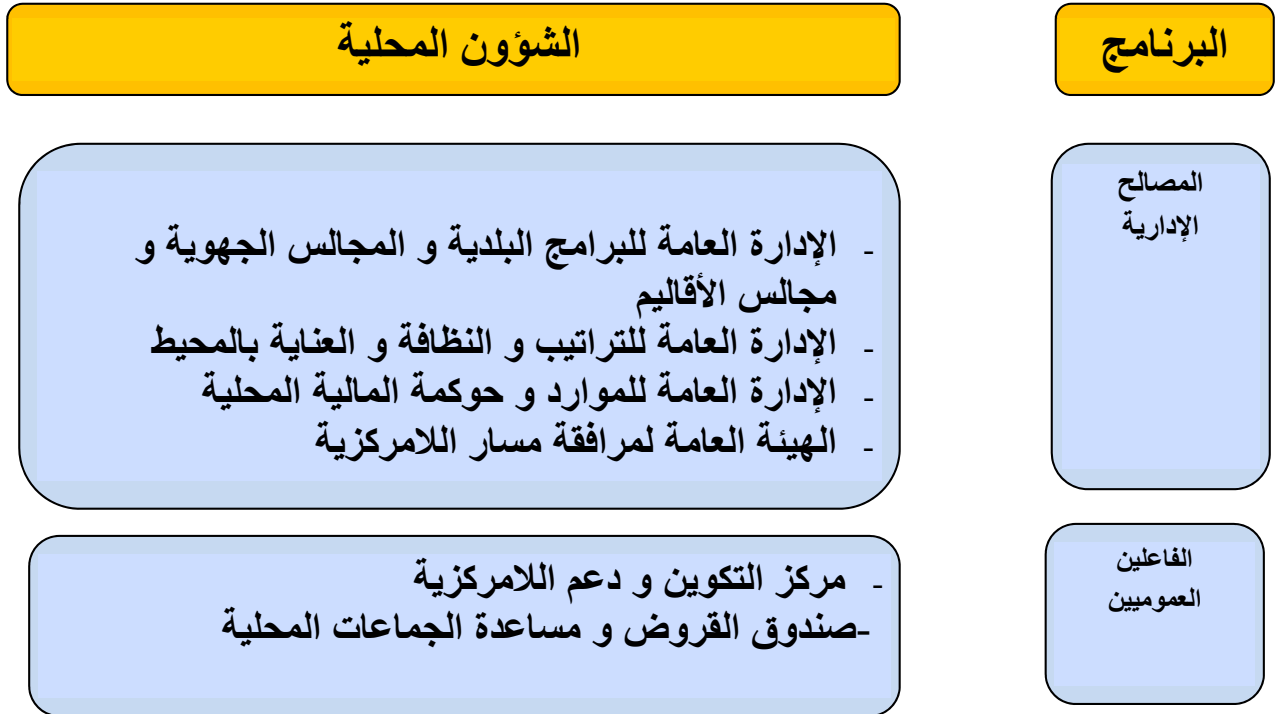
المقترحات لتدارك الإشكاليات	الإشكاليات و النقائص
- تحيين الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة و تفعيلها و متابعة تنفيذها.	- غياب إستراتيجية وطنية واضحة لسياسات التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني و الجهوي .
- وضع إطار قانوني و مؤسساتي للأجندا 21 محلية	- غياب إطار قانوني و مؤسساتي للأجندا 21 محلية .
- إحداث مندوبية عليا للتنمية المستدامة تكون الهيكل المكلف بإدماج التنمية المستدامة في كل القطاعات و الهياكل العمومية .	- إعتقاد مقارنة للتنمية المستدامة يغلب عليها الطابع القطاعي.
-تفعيل الهيئة الدستورية للتنمية المستدامة و حقوق الأجيال القادمة نظرا للدور الهام الذي من المنتظر أن تلعبه في ما يخص مدى الإلتزام بتجسيم مبادئ التنمية المستدامة ضمن السياسات القطاعية ومخططات التنمية والإتفاقيات التي تبرمها تونس.	- ضعف التوقيع التنظيمي للتنمية المستدامة و عدم وجود تناغم كاف صلب الإطار التشريعي .
تنظيم الحوار التشاوري بين كافة الأطراف المعنية والمتدخلة قصد تحديد أهداف موحدة ومؤشرات مشتركة ووضع كل الطاقات والإمكانيات لتحقيقها، لا سيما وأن الإدارة العامة للتنمية المستدامة تهتم بالأطر الاستراتيجية وإنجاز مشاريع نموذجية في حين أن التنفيذ يرجع لعدة أطراف أخرى.	- صعوبة تعميم و إدماج مفهوم إستدامة التنمية في أغلب القطاعات الاقتصادية و المخططات الوطنية و البرامج العمومية.
- وضع خطة تسويق محكمة للتعريف بأنشطة المركز	- عزوف المؤسسات على الإنخراط في عمليات المصاحبة البيئية مما أدى إلى وجود صعوبة في حشدها وإقناعها .
- إيجاد آليات تمويل للمؤسسات التي يصاحبها المركز على غرار صندوق تنمية القدرة الصناعية FODEC وآليات لتمويل برامج التجديد	- عدم تمكين المؤسسات الصناعية التي تتم مصاحبتها في مجال التصرف البيئي من قبل مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة من الانتفاع بامتيازات صندوق تنمية القدرة الصناعية FODEC على غرار بقية المراكز الفنية مما يمثل صعوبة في فوترة خدمات المركز
تدعيم نشاط التعاون الدولي ودعم انضمام المركز إلى مختلف الشبكات و المنظمات الدولية المهمة بدعم الإقتصاد الأخضر والتجديد التكنولوجي البيئي وتدعيم توقعه على الصعيد العالمي باعتباره مركزا دوليا للإنتاج الأنظف واستغلال الفرص المتاحة لبعث مشاريع ذات صلة بالتجديد التكنولوجي في الميدان البيئي والاقتصاد الأخضر ودعم المهن الخضراء	- عدم توفر آليات لتثمين البحوث العلمية بالجامعات.

البرنامج عدد 3 : الشؤون المحلية

رئيس البرنامج فيصل قزاز مدير عام

1. التقديم العام للبرنامج:

1-1 خارطة البرنامج:



2 الأهداف و الأولويات الإستراتيجية للبرنامج:

تتمثل إستراتيجية برنامج الشؤون المحلية أساسا في التوجهات التالية:

سنتركز إستراتيجية هذا البرنامج خاصة على تكريس الباب السابع من الدستور المتعلق بالحكم المحلي و السهر على تدعيم مسار اللامركزية و الحوكمة المحلية من خلال تعميم النظام البلدي على كافة تراب الجمهورية و دفع الإستثمار البلدي خاصة للبلديات الجديدة من خلال توفير التمويلات اللازمة للفترة 2016-2020.

هذا بالإضافة إلى إصلاح الجباية المحلية و دعم الجماعات المحلية بالموارد البشرية والتجهيزات و المعدات اللازمة للقيام بالمهام المنوطة بعهدتها و تحفيز الإطارات العليا للعمل بالجهات .

2-تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج:

1-2-أهم الإصلاحات و الأهداف الإستراتيجية التي تم تحقيقها و التي لها علاقة مباشرة بالبرنامج :

1. أمر حكومي عدد 746 لسنة 2018 المؤرخ في 7 سبتمبر 2018 يتعلق بضبط معايير ومقايير المنح المخولة الى رؤساء المجالس المحلية. (ر. ر. ج. ت. عدد 74-73 بتاريخ.11-14 سبتمبر 2018)
2. أمر حكومي عدد 745 لسنة 2018 المؤرخ في 23 أوت 2018 يتعلق بضبط منح استرجاع المصاريف المخولة الى نواب الرئيس ومساعديه بالمجالس المحلية. (ر. ر. ج. ت. عدد74-73 بتاريخ.11-14 سبتمبر 2018)
3. أمر حكومي عدد 744 لسنة 2018 المؤرخ في 23 أوت 2018 يتعلق بضبط نظام داخلي نموذجي للمجالس البلدية. (ر. ر. ج. ت. عدد74-73 بتاريخ.11-14 سبتمبر 2018)
4. أمر حكومي عدد 1060 لسنة 2018 المؤرخ في 17 ديسمبر 2018 يتعلق بضبط صيغ نشر و تعليق القرارات المحلية بالجريدة الرسمية للجماعات المحلية. (ر. ر. ج. ت. عدد 103 بتاريخ 25 ديسمبر 2018)

مثلت سنة 2018 السنة الثالثة لتنفيذ برنامج التنمية الحضرية و الحوكمة المحلية الذي يهدف إلى دعم و إرساء مقومات الحوكمة المحلية و الترفيع في أداء البلديات و التقليل من التفاوت الجهوي بين البلديات وقد قام صندوق القروض و مساعدة الجماعات المحلية بعديد الأنشطة خلال سنة 2018متمثلة في:

1-تمويل مشاريع المخططات الإستثمارية للبلديات:

- تخصيص مبلغ 71.4 م د من جملة 81.5 م د كمساعدات غير موظفة مدرجة ببرنامج التنمية الحضرية و الحوكمة المحلية و إضافة مبلغ 0.4 م د لفائدة البلديات المنبثقة عن التقسيم و التي لم تحقق نتائج إيجابية عند تقييم أدائها و بالتالي تأجيل 9.7 م د لسنة 2019
- إصدار النتائج النهائية الخاصة بملفات الشروط الدنيا المستوجبة و التي أسفرت على استقاء 264 بلدية لهذه الشروط و عدم استجابة 8 بلدياتن لنفس الشروط و تبعا لذلك تم توزيع 70.6 م د من المساعدات غير الموضفة لفائدة 264 خلال شهر مارس لفائدة 264 بلدية
- إسناد المصادقة النهائية على تمويل 362 مشروع بقيمة جمالية تناهز 132.7 م د (مقابل 193.1 م د سنة 2017)منها 48.2 م د في شكل قروض أي بنسبة إنجاز تساوي 107 % من تقديرات الميزانية '45 م د) مقابل 47.4 م د سنة 2017 و 40.5 م د في شكل مساعدات موظفة أي بنسبة إنجاز تساوي 89% من تقديرات الميزانية (100.0 م د) مقابل 89.0 م د منجزة خلال 2017.
- تحويل اعتمادات لتمويل المشاريع الإستثمارية للجماعات المحلية بقيمة 184.9 م د (مقابل 110.4 م د سنة 2017) أي بنسبة إنجاز تساوي 91% من تقديرات الميزانية (203.7 م د) موزعة بين قروض بقيمة 43.3 م د أي بنسبة إنجاز تساوي 105 % من تقديرات الميزانية (41.3 م د) مقابل 38.5 م د سنة 2017 و 70.6 م د في شكل مساعدات غير موظفة أي بنسبة إنجاز تساوي 88 % من تقديرات الميزانية (80.0 م د) مقابل 41.5 م د

سنة 2017 و 63.9 م د في شكل مساعدات موضفة أي بنسبة إنجاز تساوي 95% من تقديرات الميزانية (67.1 م د) مقابل 18.0 م د سنة 2017.

2-تعبئة الموارد المالية و تطويرها :

تحليل الفوارق	نسبة الإستهلاك	مجموع الإعتمادات	مجموع الإعتمادات المتحصل عليها	2018			الإعتمادات
				نسبة الإنجاز	انجازات	توقعات	
لم يتم تحويل جميع المبالغ بسبب عدم تحصيل بعض البلديات على نتائج إيجابية في تقييم الأداء و عدم إستجابة بعض البلديات الأخرى للشروط الدنيا و سيتم تحويل المبالغ غير المحولة إلى برنامج سنة 2019	93	149.0	160	100	80	80	مساعدات غير موظفة
بالنسبة لسنة 2018 تم ترسيم اعتمادات بقيمة 38 م د بالخزينة العامة بعنوان نفس السنة في انتظار التصرف فيها خلال سنة 2019 هذا و لم يتم تحويل جميع المبالغ المتحصل عليها بسبب تأخر الإنطلاق في المشاريع خاصة بالنسبة لسنة 2016	71(*)	82.1	153	73	38	52.5	مساعدات موظفة
من بين هذه الإعتمادات 2.0 م د مرسمة بالخزينة العامة في انتظار التصرف فيها خلال سنة 2019	100	2.5	4.5	20	1	5	اعتمادات دعم قدرات البلديات
	100	2.250	2.25	75	0.75	1	اعتمادات من وزارة الإشراف للمساهمة في تنفيذ صفقات لاقتناء الحاويات

في إطار تنفيذ المهام المنوطة بعهدته بصفته الهيكل المكلف بتنفيذ برنامج التنمية الحضرية و الحوكمة المحلية و حتى يتسنى إنجاز المشاريع المدرجة بهذا البرنامج على أحسن وجه سعى الصندوق إلى توفير الإعتمادات المخصصة لهذا البرنامج. يبين الجدول التالي تطور الإعتمادات خلال الفترة 2016-2018 و مستوى استهلاكها خلال نفس الفترة:

بحساب م د

(*)نسبة الإنجاز محتسبة على أساس المبالغ التي صرفها دون اعتبار المبالغ المجمدة بالخزينة العامة للبلاد التونسية

أما بالنسبة للدعم المالي السنوي المخصص للجماعات المحلية فهو كالتالي:

1-الدعم المالي السنوي المخصص للجماعات المحلية:

الإعتماد المبرمج لسنة 2018: 440.395.000 د مقابل 394.000.000 د سنة 2017 أي بزيادة قدرها 46.395.000 د و بنسبة 12%

و قد تم صرف كامل مبلغ الدعم السنوي المخصص للجماعات المحلية لسنة 2018 و ذلك على النحو التالي :

•85% بمبلغ 374.335.750 د :تخصص لتمويل نفقات التصرف تم توزيعها على الجماعات المحلية
*منها 89% بمبلغ 333.158.818 د لفائدة البلديات و 11% بمبلغ 41.176.933 د لفائدة المجالس الجهوية
•15% بمبلغ 66.059.250 د :خصصت لتمويل نفقات التنمية و الحاجيات الخصوصية و الطارئة
2-صندوق التعاون بين الجماعات المحلية:

الإعتماد المبرمج لسنة 2018 : 94.000.000 د مقابل 100.000.000 د سنة 2017 أي بتراجع بمبلغ 6.000.000 د و بنسبة 6%

وقد تم صرف كامل المبلغ المبرمج لهذا الغرض و ذلك بتحويله لفائدة البلديات على قسطين
علما و أنه تم تسجيل تواصل الصعوبات بخصوص تحويل موارد الصندوق لفائدة الجماعات المحلية و الناتجة
أساسا عن:

-عدم احترام الشركة التونسية للكهرباء و الغاز للتعهدات المحمول عليها بخصوص التحويل الدوري للموارد
الجبائية بهذا العنوان لفائدة الصندوق
-عدم نقل فوائض الصندوق من سنة إلى أخرى على مستوى الميزانية
-تأخر وزارة المالية في فتح الإعتمادات الخاصة بالصندوق بالميزانية.

3- نتائج الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018:

3-1 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج:

بلغت تقديرات ميزانية البرنامج 675 251,5 م د دفعا سنة 2018 و قد بلغت الإعتمادات المستهلكة
712 745,951 م د دفعا أي بزيادة 37,494 م د تمثل نسبة 105,552 % و تتوزع هذه
الإعتمادات على النحو التالي:

• ميزانية التصرف:

قدرت ميزانية التصرف لسنة 2018 بمبلغ 459,851 م د دفعا و بلغت الإعتمادات المستهلكة ما
قدره 497,434 م د دفعا أي بزيادة 37,583 م د تمثل نسبة 108,17 % .

• ميزانية التنمية:

قدرت ميزانية التنمية لسنة 2018 بمبلغ قدره 121,400 م د دفعا و بلغت الإعتمادات المستهلكة
121,311 م د دفعا أي بانخفاض 0,089- م د تمثل نسبة 99,926%.

جدول عدد 3:

تنفيذ ميزانية برنامج الشؤون المحلية لسنة 2018 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة (إ ع الدفع)

الوحدة: أ د

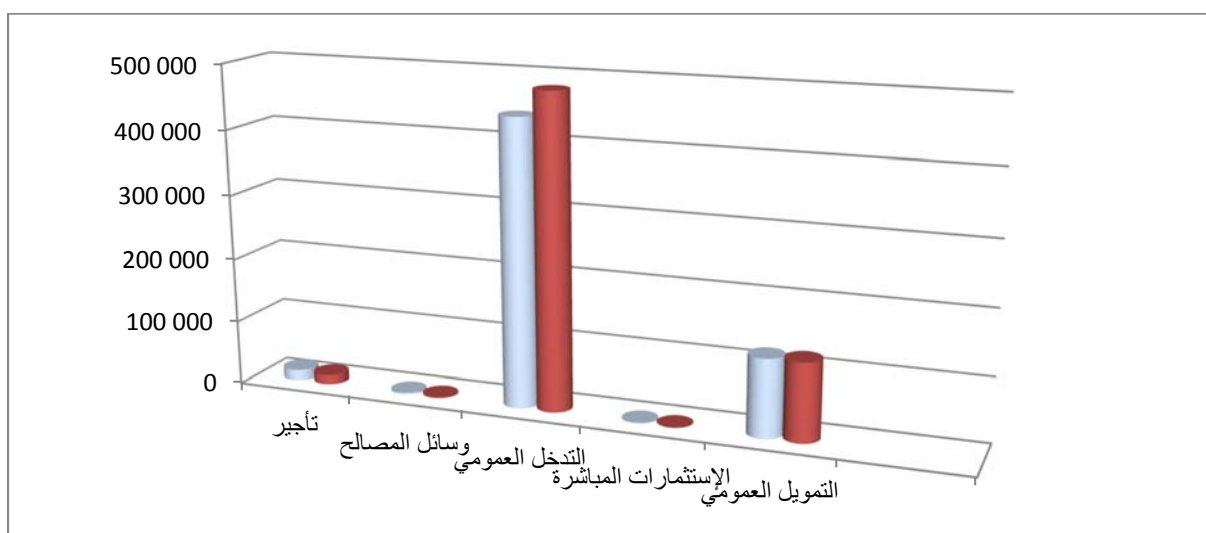
الإجازات مقارنة بالتقديرات 2018		إنجازات	تقديرات	بيان البرنامج
النسبة	المبلغ	2018	2018	
108,17	37 583,434	497 434,934	459 851,5	نفقات التصرف
86,37	-2 297,33	14 562,170	16 859,5	التأجير العمومي

80,45	-438,187	1 803,813	2 242	وسائل المصالح
109,14	40 318,95	481 068,950	440 750	التدخل العمومي
99,926	-88,983	121 311,017	121 400	نفقات التنمية
31,101	-688,983	311,017	1 000	الاستثمارات المباشرة
31,101	-688,983	311,017	1 000	على الموارد العامة للميزانية
-	-	-	-	على موارد القروض الخارجية الموظفة
100,498	600	121 000	120 400	التمويل العمومي
100,498	600	121 000	120 400	على الموارد العامة للميزانية
-	-	-	-	على موارد القروض الخارجية الموظفة
106,450	37 494.451	618 745,951	581 251,5	مجموع البرنامج
100	0	94 000	94 000	صناديق الخزينة
105 ,552	37 494.451	712 745,951	675 251,5	المجموع العام

*دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

رسم بياني عدد 3:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية البرنامج لسنة (2018) التوزيع حسب طبيعة النفقة



2-3 تقديم لنتائج الأداء و تحليلها:

الهدف عدد 1: تدعيم الموارد البشرية و المالية للجماعات المحلية

تقديم الهدف:

يتمثل هذا الهدف في الترفيع في نسبة التأطير بشكل تدريجي من 15% خلال المرحلة الأولى من المسار إلى 25% خلال السنة الأخيرة من المرحلة الثالثة من المسار من أجل ضمان نجاعة التدخلات العمومية و التكفل بصلاحيات جديدة و ذلك من خلال آليات الحراك الوظيفي و الإنتداب . و تقدر الإحتياجات المستقبلية للجماعات المحلية من الإطارات و الكوادر العليا الإدارية و الفنية خلال التسع سنوات القادمة في حدود 7000 إطار جديد.

كما سيتم العمل على الترفيع في نسبة الموارد المالية المحالة من الميزانية العامة للدولة من 8% خلال المرحلة الأولى من المسار إلى 19% خلال المرحلة الثانية من المسار بما يساعد على ضمان الاستقلالية المالية للجماعات المحلية و التكفل بصلاحيات جديدة في إطار اللامركزية.

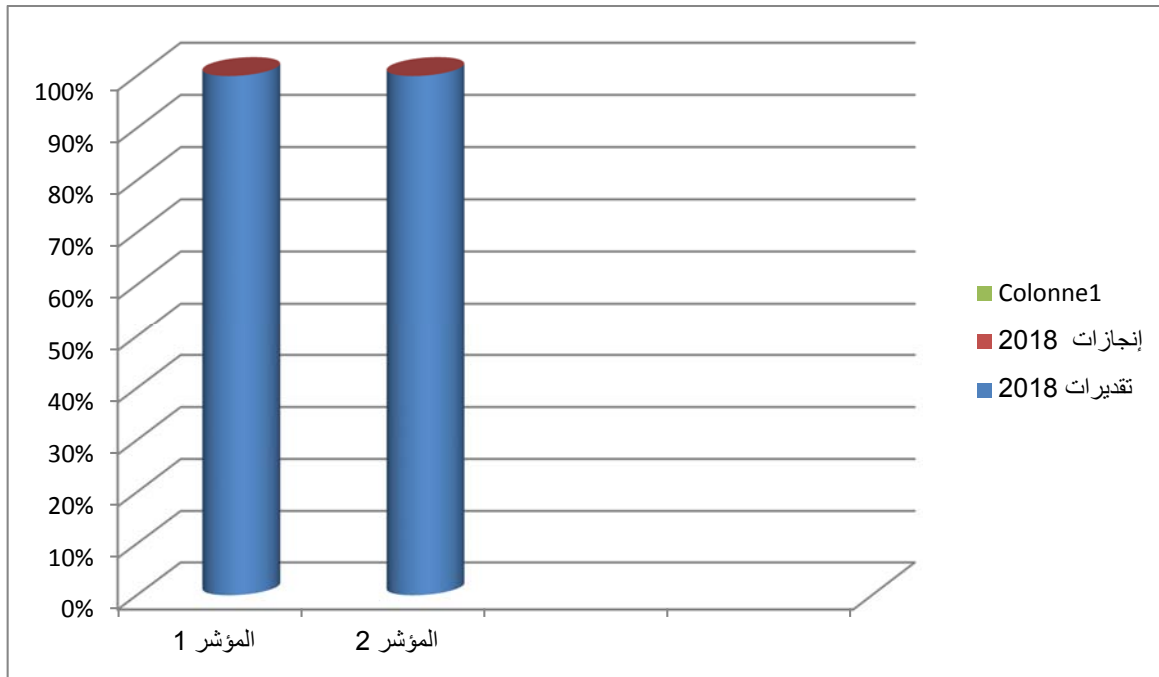
عرض النتائج :

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	النسبة الحالية	تقديرات 2018	إنجازات 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2018
المؤشر عدد 1.1.1.3. نسبة التأطير بالجماعات المحلية	نسبة			11%	12%	0	0
المؤشر عدد 2.1.1.3: نسبة الموارد المالية المحالة للجماعات المحلية	نسبة			4%	6%	0	0

رسم بياني عدد 4:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة

بالهدف 1 تدعيم الموارد البشرية و المالية للجماعات المحلية



تحليل و تفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2018:

المؤشر عدد 1 : نسبة التأطير بالجماعات المحلية .

بقيت نسبة التأطير بالجماعات المحلية في مستوى 11 % و لم تتطور و ذلك بإعتبار أن تطورها مرتبط بإنجاز الإنتدابات المبرمجة لسنة 2018 و التي لم يتسن تحقيقها لعدد الصعوبات المتعلقة بتنظيم المناظرات الخارجية للإنتداب في مختلف الرتب . لذلك تم تأجيل برنامج الإنتدابات إلى سنة 2019 و الذي سيشهد إنتداب قرابة 1039 إطار في مختلف الرتب و الإختصاصات و ذلك قصد تعزيز الموارد البشرية بالجماعات المحلية .

المؤشر عدد 1 : نسبة الموارد المالية المحالة للجماعات المحلية .

لم يشهد هذا المؤشر تطورا ملحوظا و ذلك لأن الزيادة في الدعم المالي السنوي المخصص للبلديات لم تكن في مستوى التوقعات

الهدف عدد 2: تدعيم صلاحيات الجماعات المحلية

تدعيم صلاحيات الجماعات المحلية عبر تحويل الإختصاصات من السلطة المركزية إلى السلطات المحلية من خلال مسار يعتمد تحديد الأولويات القطاعية و التدرج لضمان التوازن و النجاعة في التدخلات و تحسين الخدمات المسداة للمواطنين

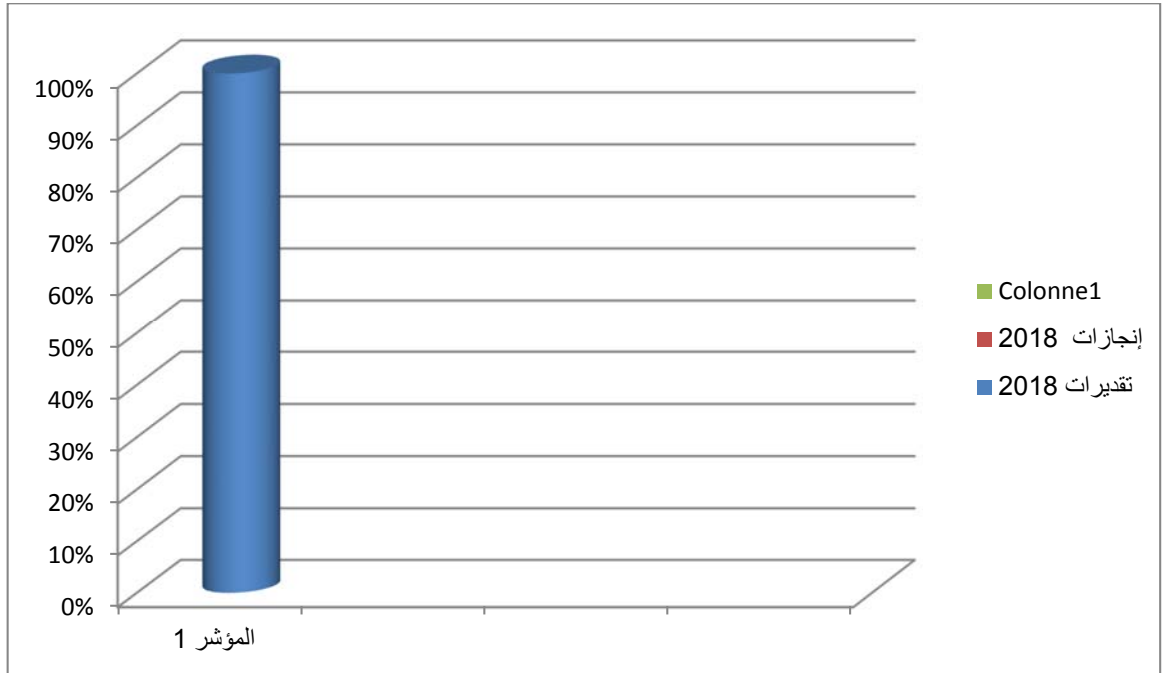
مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات	تقديرات 2018	إنجازات 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات

:

2018			مقارنة بالتقديرات 2017				
	-	10%				نسبة	المؤشر عدد 1.2.1.3. نسبة الإختصاصات المحالة من الإدارات المركزية إلى الجماعات المحلية

رسم بياني عدد:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات المؤشر الخاص
بالهدف تدعيم صلاحيات الجماعات المحلية



تحليل و تفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2018:

المؤشر عدد 1 : نسبة الإختصاصات المحالة من الإدارات المركزية إلى الجماعات المحلية لم يتم إحالة أي إختصاصات من الإدارات المركزية إلى الجماعات المحلية و ذلك لعدم إكمال الدراسات اللازمة في الغرض.

البرنامج 9 : القيادة و المساندة

1. التقديم العام للبرنامج: رئيس البرنامج سامي المحمدي مدير عام الشؤون

الإدارية و المالية

1-1 خارطة البرنامج :

القيادة و المساندة

البرنامج

البرنامج الفرعي 2: المساندة

- الكتابة العامة
- الإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية
- الإدارة العامة للإعلامية وتطوير نظم المعلومات
- الكتابة الخاصة للجنة مراقبة الصفقات

البرنامج الفرعي 1: القيادة

- مكتب الضبط المركزي
- مكتب العمل الحكومي و البرلماني
- مكتب الإعلام والإتصال
- مكتب العلاقات مع المواطن
- مكتب العلاقات مع المجتمع المدني
- وحدة الإشراف على المنشآت والمؤسسات العمومية
- مكتب الإحاطة بالمستثمرين
- مكتب تطوير أساليب العمل والحوكمة الرشيدة
- التقفدية العامة

البرامج الفرعية

المصالح الإدارية

2-1- الأهداف و الأولويات الإستراتيجية للبرنامج:

في ظل التطورات الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية و التحديات العالمية أصبحت الإدارة العمومية مدعوة إلى مزيد الفعالية و الشفافية و المرونة و تحسين جودة الخدمات المقدمة إلى المواطنين و في هذا الإطار تنتزل إستراتيجية برنامج القيادة و المساندة في المرحلة القادمة أساسا و التي تتمحور حول التوجهات التالية:

- ✓ إعادة تنظيم المصالح المركزية و الجهوية تماشيا مع إدخال طريقة التصرف في الميزانية حسب الأهداف :
- ✓ تعصير طرق و آليات التصرف في الموارد البشرية .
- ✓ تفعيل الدور الإستراتيجي للوزارة و المتمثل في التصور و البرمجة و الدراسات المستقبلية و وضع السياسات البيئية و تقييمها.
- ✓ تطوير الهياكل التي تعنى بالإحصاء و الدراسات الإقتصادية و التخطيط .
- ✓ العمل على تفعيل دور الهياكل الإستشارية و توضيح مهامها و إكسابها مزيدا من النجاعة و الجدوى بإعتبارها وسيلة للإستنارة بآراء ذوي الخبرة و الكفاءة.
- ✓ السهر على تنفيذ الالتزامات الدّولية في مجال حماية البيئة و التّنمية المستدامة و متابعة مسارات التّنمية المستدامة على المستويين الدّولي و الإقليمي و العمل على تطوير هذه المسارات
- ✓ تدعيم و تطوير العمل الجمعياتي من أجل المساهمة في نشر ثقافة حماية البيئة و التّنمية المستدامة من خلال وضع أجندا وطنية للعمل الجمعياتي في مجال البيئة.
- تم ضبط هدفين لبرنامج القيادة و المساندة وفقا لإستراتيجية البرنامج و الأولويات خلال الفترة القادمة و هي كالآتي :

➤ **الهدف عدد 1:** النهوض بالموارد البشرية

➤ **الهدف عدد 2:** تطوير أساليب العمل و التصرف و التسيير.

2 تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج:

2-2- أهم الإنجازات و الأنشطة التي تم القيام بها:

- أمر حكومي عدد 746 لسنة 2018 المؤرخ في 7 سبتمبر 2018 يتعلق بضبط معايير و مقادير المنح المخولة الى رؤساء المجالس المحلية. (ر. ر. ج. ت. عدد 74-73 بتاريخ 11-14 سبتمبر 2018)
- 2. أمر حكومي عدد 745 لسنة 2018 المؤرخ في 23 أوت 2018 يتعلق بضبط منح استرجاع المصاريف المخولة الى نواب الرئيس و مساعديه بالمجالس المحلية. (ر. ر. ج. ت. عدد 74-73 بتاريخ 11-14 سبتمبر 2018)

3. أمر حكومي عدد 744 لسنة 2018 المؤرخ في 23 أوت 2018 يتعلق بضبط نظام داخلي نموذجي للمجالس البلدية. (ر. ر. ج. ت. عدد 73-74 بتاريخ 11-14 سبتمبر 2018)
4. أمر حكومي عدد 1060 لسنة 2018 المؤرخ في 17 ديسمبر 2018 يتعلق بضبط صيغ نشر و تعليق القرارات المحلية بالجريدة الرسمية للجماعات المحلية. (ر. ر. ج. ت. عدد 103 بتاريخ 25 ديسمبر 2018)
5. أمر حكومي عدد 169 لسنة 2019 المؤرخ في 17 فيفري 2019 يتعلق بضبط عدد أعضاء اللجان المؤقتة للتسيير بالبلديات. (ر. ر. ج. ت. عدد 16 بتاريخ 22 فيفري 2019)
6. أمر حكومي عدد 291 لسنة 2019 المؤرخ في 22 مارس 2019 يتعلق بضبط صيغ وآليات الانتداب والترقية والترسيم بالبلديات. (ر. ر. ج. ت. عدد 24 بتاريخ 22/03/2019)
7. أمر حكومي عدد 350 لسنة 2019 المؤرخ في 10/04/2019 يتعلق بتعيين أعضاء اللجنة الوطنية لتكوين أعضاء مجالس الجماعات المحلية. (ر. ر. ج. ت. عدد 31 بتاريخ 16/04/2019)
8. أمر حكومي عدد 351 لسنة 2019 المؤرخ في 10/04/2019 يتعلق بتعيين أعضاء الهيئة العليا للمالية المحلية. (ر. ر. ج. ت. عدد 31 بتاريخ 16/04/2019)
9. أمر حكومي عدد 401 لسنة 2019 مؤرخ في 6 ماي 2019 يتعلق بضبط شروط وإجراءات أعمال آليات الديمقراطية التشاركية المنصوص عليها بالفصل 30 من مجلة الجماعات المحلية. (ر. ر. ج. ت. عدد 39 بتاريخ 14/05/2019)

3- نتائج الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018:

3-1 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج:

بلغت تقديرات ميزانية البرنامج 10,281 م د دفعا سنة 2018 و قد بلغت الإعتمادات المستهلكة 8,820 م د دفعا أي بانخفاض 1,461 م د يمثل نسبة 85,787 % و تتوزع هذه الإعتمادات على النحو التالي:

• ميزانية التصرف:

قدرت ميزانية التصرف لسنة 2018 بمبلغ 8,711 م د دفعا و بلغت الإعتمادات المستهلكة ما قدره 8,249 م د دفعا أي بانخفاض 0,462 م د يمثل نسبة 94,69 % .

• ميزانية التنمية:

قدرت ميزانية التنمية لسنة 2018 بمبلغ قدره 1,570 م د دفعا و بلغت الإعتمادات المستهلكة 0,571 م د دفعا أي بانخفاض 0,998 م د يمثل نسبة 36,378 %.

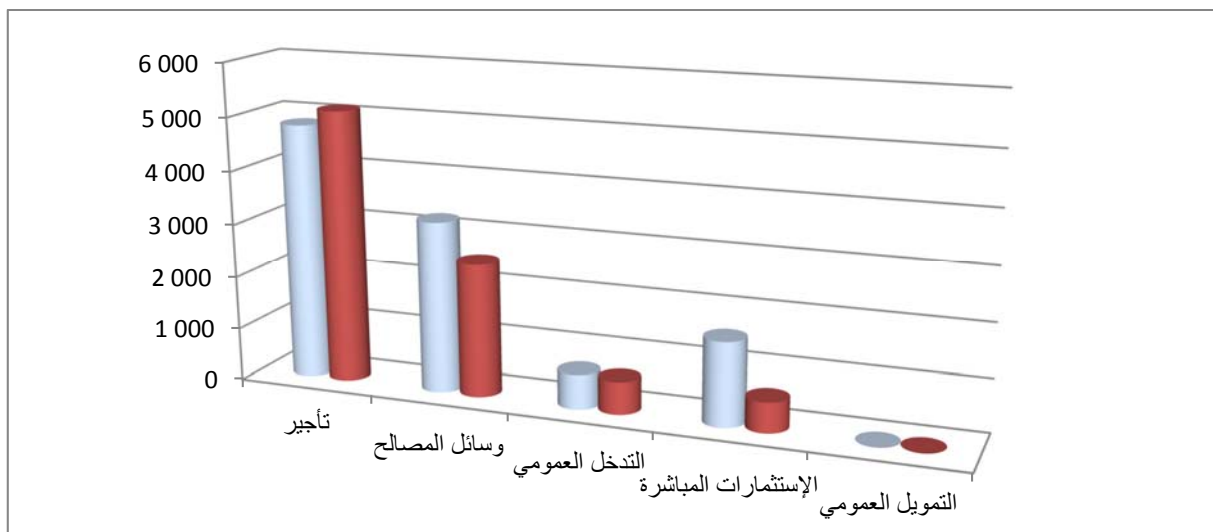
جدول عدد 3:

تنفيذ ميزانية البرنامج القيادة والمساندة (2018) مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة (إ ع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

الإجازات مقارنة بالتقديرات 2018		إنجازات	ق.م.م	بيان البرنامج
النسبة	المبلغ	2018	2018	
94,69	-462,396	8 249,104	8 711,5	نفقات التصرف
106,27	302,381	5 124,882	4 822 ,500	التأجير العمومي
77,79	-717,06	2 511,94	3 229	وسائل المصالح
92,77	-47,718	612,282	660	التدخل العمومي
36,378	-998,86	571,140	1 570	نفقات التنمية
36,378	-998,86	571,140	1 570	الاستثمارات المباشرة
36,378	-998,86	571,140	1 570	على الموارد العامة للميزانية
-	-	-	-	على موارد القروض الخارجية الموظفة
-	-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	على الموارد العامة للميزانية
-	-	-	-	على موارد القروض الخارجية الموظفة
85,787	-1 461,258	8820,246	10 281,5	مجموع البرنامج
0	0	0	0	صناديق الخزينة
85,787	-1 461,258	8820,246	10 281,5	المجموع العام

رسم بياني عدد 3:
مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية البرنامج لسنة (2018)
التوزيع حسب طبيعة النفقة



تنفيذ ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة (2018) مقارنة بالتقديرات التوزيع حسب البرامج الفرعية (إع الدفع)

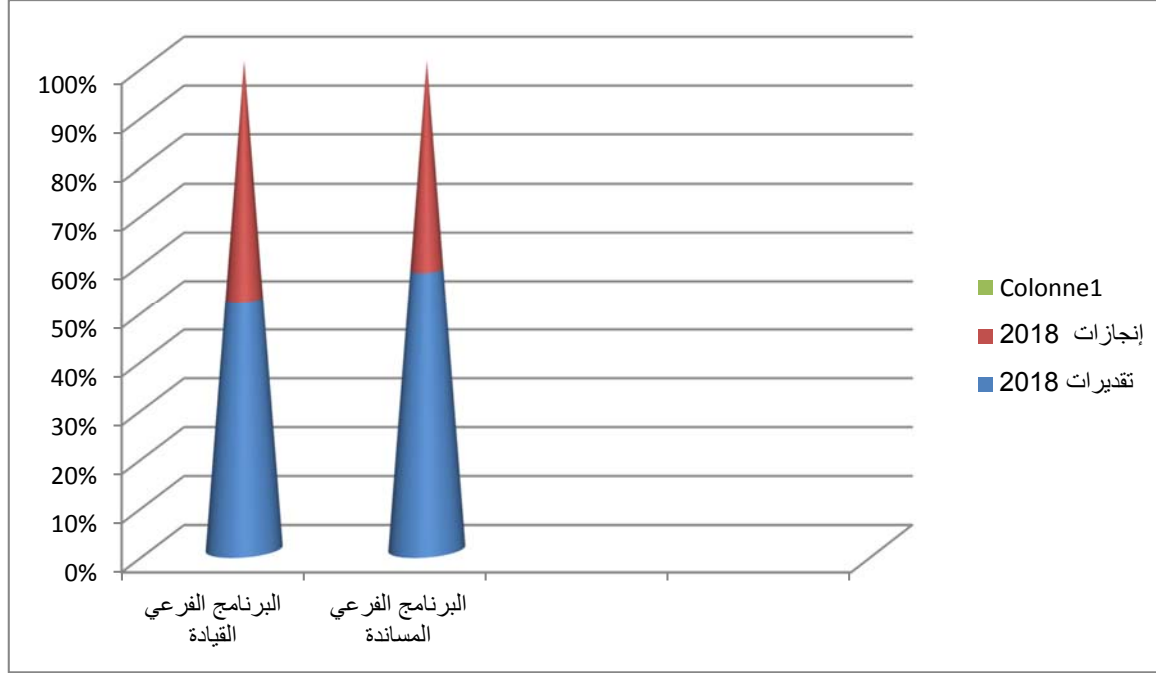
بحساب الف دينار

الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2018		إنجازات 2018	ق.م.م 2018	البرامج
النسبة	المبلغ			
البرنامج: القيادة و المساندة				
94,79	-297,470	5 412,030	5 709,5	القيادة
74,54	-1 163,784	3 408,216	4 572	المساندة
85,79	-1 461,254	8 820,246	10 281,5	مجموع البرنامج

رسم بياني عدد 4:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية البرامج الفرعية لسنة (2018)

التوزيع حسب طبيعة النفقة



2-3- تقديم لنتائج الأداء وتحليلها:

- الهدف عدد 1: النهوض بالموارد البشرية

تقديم الهدف:

إن النهوض بالتكوين و الرسكلة يعتبر عاملا أساسيا لتعصير التصرف في الموارد البشرية و تحسين المردودية و الإنتاجية في المصالح العمومية و تمكين الإدارة من الإستجابة لإنتظارات المواطن و تطوير الكفاءات المهنية و المهارات و القدرات لدى الأعوان بما يمكنهم من تحسين أدائهم .

عرض النتائج :

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2017	تقديرات 2018	إنجازات 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2018
المؤشر عدد 1.1.2.9: عدد الأعوان و الإطارات المنتفعين بالتكوين	عدد الأعوان	134	172	172%	100	172	172%

تحليل النتائج :

المؤشر عدد 1.4.2.3: عدد الأعوان و الإطارات المنتفعين بالتكوين

:

تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ 172 % بالنسبة لعدد الأعوان المنتفعين بالتكوين و يعود ذلك بالأساس إلى غنجاز جل الدورات التكوينية المبرمجة ضمن مخطط التكوين لسنة 2018 و يوزع عدد الأعوان المنتفعين بالتكوين حسب الرتب على النحو التالي :

أ: 101 أ2: 44 أ3: 16 ب: 6 ج ود: 5

الهدف عدد 2: تطوير أساليب العمل و التصرف و التسيير و تدعيم التكنولوجيات الحديثة في الإعلامية و الإتصال .

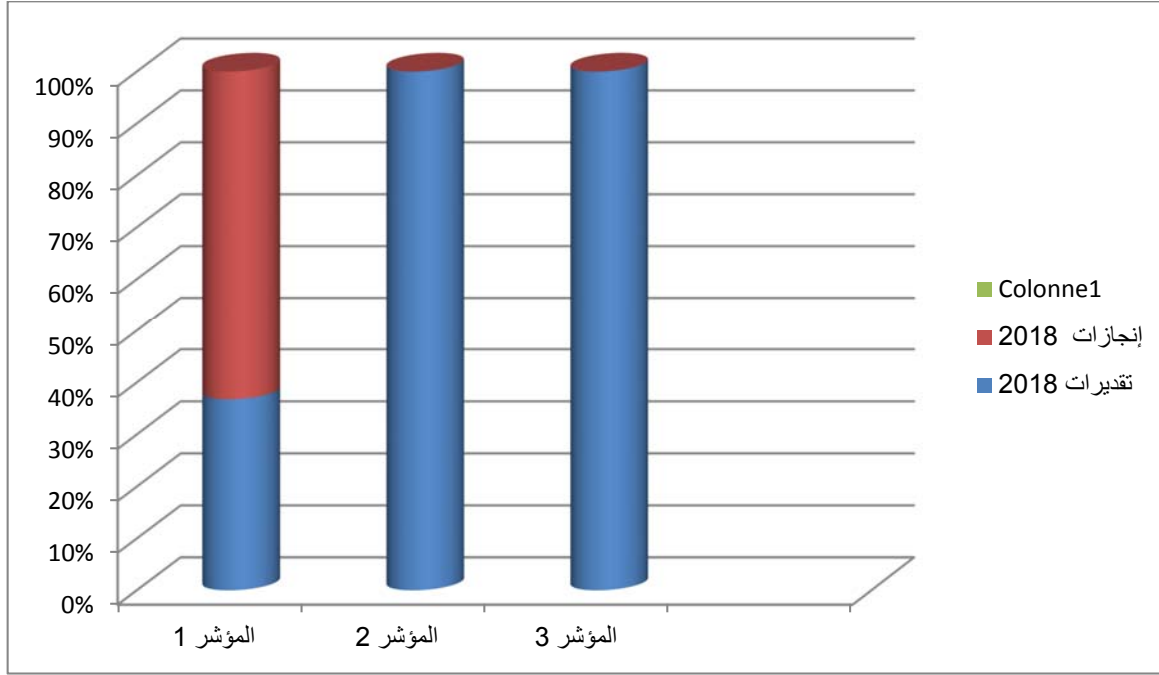
إن تطوير أساليب العمل و طرق التصرف و التسيير في الإدارة و تحسين المردودية و النهوض بجودة الخدمات المسداة للمواطن تمر حتما عبر توفير التجهيزات و المعدات و التطبيقات الإعلامية اللازمة و شبكات إعلامية عالية التدفق و منظومات معلوماتية عصرية تستجيب لحاجيات الإدارة و تمكن من توفير جميع الخدمات عن بعد للمواطن .

عرض النتائج :

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2017	تقديرات 2018	إنجازات 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2018
المؤشر عدد 1.2.2.9 : الإدارات المنخرطة في مسارات الحصول على شهادات المصادقة لنظم الجودة		2	0	0	5	0	0
المؤشر عدد 2.2.2.9 : الإجراءات و الخدمات التي يتم تطويرها عبر النظم المعلوماتية		3	0	0	4	0	0

رسم بياني عدد 4:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قياس الأداء الخاصة بالهدف 1 و 2



تحليل النتائج :

المؤشر عدد 1.2.2.9 : الإدارات المنخرطة في مسارات الحصول على شهادات المصادقة لنظم الجودة

بلغ عدد الإدارات المنخرطة في مسار الحصول على شهادة المصادقة لنظم الجودة إدارتين فقط سنة 2016 غير انه وفي سنة 2017 تم برمجة 3 ادارات لإدراجها في مسار الحصول على شهادات المصادقة لنظم الجودة لكن لم يتم إدراج أي إدارة جديدة و تم تأجيل هذا النشاط إلى سنة 2018 . لكن لم يتم إدراج أي إدارة جديدة ضمن مسار الجودة إيزو 9001 و ذلك بإعتبار أنه تم التخلي عن هذا المسار .
المؤشر 2.2.2.9: الإجراءات و الخدمات التي يتم تطويرها عبر النظم المعلوماتية

هذا المؤشر لم يشهد أي تطور منذ عدة سنوات بإعتبار أن عدد الإجراءات التي تم تطويرها بقي في مستوى ثلاثة إجراءات و هي:

- ✓ معالجة العرائض
 - ✓ معالجة مطالب الإحاطة بالمستثمرين
 - ✓ دراسة مطالب المنح مع الجمعيات
- و لم يتم إضافة أي إجراء جديد نظرا لعدم توفر خطة واضحة للوزارة في هذا المجال .

4- التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء:

المقترحات لتدارك الإشكاليات	الإشكاليات و النقصان
<p>- تطوير و تحيين النصوص القانونية المتعلقة بضبط مشمولات الوزارة و المصالح الخارجية و تنظيمها الهيكلي .</p> <p>- تركيز هياكل إدارية على المستوى المركزي تعنى بالتصور و البرمجة و التخطيط و الإستشراف و اليقظة الإستراتيجية و وضع السياسات و التقييم و المتابعة</p> <p>- مزيد التنسيق مع الوزارات و الهياكل العمومية الأخرى و تشريك مختلف الأطراف ذات العلاقة في المجال البيئي</p> <p>- تعصير التصرف في الموارد البشرية من خلال تكريس المرونة و النجاعة في التصرف و التشجيع على الحراك الوظيفي و إعادة النظر في توزيع الأعوان بين الإدارات بطريقة مدروسة و علمية بالإعتماد على الحاجيات الحقيقية لكل مصلحة .</p> <p>- تدعيم دور الهياكل الإستشارية و إكسابها مزيدا من النجاعة و الجدوى .</p> <p>- تدعيم الخلية المكلفة بالعمل الجمعياتي و وضع خطة على المدى الطويل واضحة المعالم تحدد الدور الذي تقوم به الجمعيات في المجال البيئي.</p> <p>- التسريع في نسق المسار المتعلق بإعداد مجلة البيئة و تجاوز الصعوبات و العراقيل التي عطلت هذا المسار .</p> <p>- ضرورة إستغلال كل الإمكانيات و الفرص المتاحة لجلب التمويلات و الإستثمارات في مجال البيئة و التنمية المستدامة.</p> <p>- إستغلال التطبيقات المعلوماتية المتوفرة بالنجاعة المطلوبة و تطوير تطبيقات جديدة تستجيب لحاجيات الوزارة الحالية و المستقبلية .</p>	<p>-تنظيم إداري على المستوى المركزي و الجهوي لا يتماشى مع السياسات الموكولة للوزارة و مشمولاتها الحقيقية و لا يستجيب للرهانات المطروحة على المستوى الوطني و الدولي</p> <p>- ضعف البعد الإستراتيجي و الإستشرافي في عمل الوزارة و الهياكل الراجعة لها بالنظر .</p> <p>- سيطرة النظرة القطاعية في أنشطة الوزارة و ضعف على مستوى العمل الأفقي و التنسيق مع سائر القطاعات</p> <p>- منظومة للتصرف في الموارد البشرية غير عصرية و تتميز بالجمود و غياب المرونة و النجاعة و ضعف الأداء و إنعدام التحفيز و غياب الحراك الوظيفي.</p> <p>- ضعف الهياكل الإستشارية التي تقدم المشورة و التي يستأنس برأيها في مختلف المجالات .</p> <p>- ضعف التنسيق مع النسيج الجمعياتي في مجال حماية البيئة و إنعدام خطة عمل واضحة في هذا المجال .</p> <p>- منظومة قانونية في المجال البيئي غير متكاملة و مشتتة تتميز بتعدد النصوص و قلة فاعليتها .</p> <p>- هناك عديد الإمكانيات و الآليات المالية المتاحة على المستوى الدولي و الإقليمي غير مستغلة بالنجاعة المطلوبة</p> <p>- تجهيزات و تطبيقات عديدة في مجال الإعلامية و تكنولوجيايات الإتصال متوفرة بالوزارة لكنها غير مستغلة بما فيه الكفاية</p>